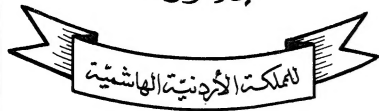


مكتبة من الكتب



الجمهورية الهاشمية



صان: المبيت ٢٩ رمضان سنة ١٤١٦ هـ الموافق ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٩٩ م.

العدد : ٤٣١٩



توزيع من قبل وزارة المالية

طبع في المطابع العسكرية



فهرس العدد

رقم الصفحة	الموضوع
١٢٦	- نظام رقم (١) لسنة ١٩٩٩ نظام معدل لنظام المسك الباطوماسي الأرمي
١٢٨	- نظام رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ نظام مراسي وسائل الاعلام الخارجية
١٣١	- نظام رقم (٣) لسنة ١٩٩٩ نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الخارجية
١٣٣	- التصديفة الجسركية
١٣٤	- تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٩٨ التعليمات الإدارية والمالية لشؤون الحج
١٤٧	- قرارات وتعليمات صادرة بالإستثناء الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨

نحسب الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١) لسنة ١٩٩٩

نظام معدل لنظام الملك الدبلوماسي الاردني

المادة - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الملك الدبلوماسي الاردني لسنة ١٩٩٩)

ويقرأ مع النظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٣ المتعار آليه فيما يلي بالنظام الأصلي وماطرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة - تعديل الفقرة (ب) من المادة (٤٣) من النظام الأساسي على الوجه التالي :-
أولاً: بالإضافة مدينة (لحاي) إلى آخر لفظة الثانية منها.

لأنها: بالإضافة الثانية إلى آخرها :-

(يعاد النظر في تصنيف المدن المنصوص عليها في هذه الفقرة كما وصفت
التواصيم والمدن التي تشأ فيها بنات جديدة بقرار من مجلس الوزراء بناء
على تنسيب الوزير)

١٩٩٨/١٢/٣

الحسن بن طلال

رئيس الوزراء	وزير دولة	وزير الأوقاف والشؤون
وزير دفاع	الشؤون الثقافية	والمسكنات الاجتماعية ووزير العدل بالوكالة
المختار قبل الطعون	المختار خارج المدن	المختار حسب مقتضى الحال

وزير	وزير الثقافة ووزير الشباب	وزير الشؤون المالية
المختار	وزير الخارجية بالوكالة	والقروية والهيئة
المختار محمد مهدي الرحمان	طالب سلطان حسن	توفيق كركشان

وزير الأشغال العامة	وزير العدل والري ووزير الطاقة	وزير الدولة والري ووزير الطاقة
والاقتصاد ووزير العدل	المختار محمد خير ماسر	والقروية المعنية ووزير الصحة والبيئة بالوكالة
المختار محمد فوزي	المختار هادي الشامي	المختار هادي الشامي

وزير	وزير التربية والتعليم بالوكالة	وزير التربية والتعليم بالوكالة
وزير الاتصالات	وزير الزراعة	وزير الزراعة
وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير الزراعة

وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير	وزير التربية والتعليم بالوكالة
وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير	وزير التربية والتعليم بالوكالة
وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير	وزير التربية والتعليم بالوكالة

وزير	وزير الصحة	وزير دولة للشؤون
وزير	وزير الصحة	وزير دولة للشؤون
وزير	وزير الصحة	وزير دولة للشؤون

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٩٩

نظام مراسلي وسائل الاعلام الخارجية
صادر بمقتضى التفويض من المادة (١) من قانون
الطبوعات والنشر رقم (٨) لسنة ١٩٩٩

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام مراسلي وسائل الاعلام الخارجية لسنة ١٩٩٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تكون للتكلمات والبيانات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها اذناه عالم تدل القرينة على غير ذلك :-

السوارة : وزارة :
الوزير : وزير الاعلام
المادة : دائرة الطبوعات والنشر
المدير : مدير عام الدائرة
التابعة : نقابة الصحفيين الاردنيين
وسائل الاعلام : الصحف والمجلات والشرائط وشبكات الاذاعة والتلفزيون
الخارجية : وكالات الانباء ووسائل المؤسسات الاعلامية خارج المملكة
المراسل : مندوب وسيلة الاعلام الخارجية المعتمد في المملكة
بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ٣-١- يتم اعتماد المراسل لدى الدائرة بموجب طلب اعتماد تقدمه وسيلة الاعلام الخارجية لهذه الغاية، ولا يجوز أن يكون المراسل من الاشخاص الممنعين بالحصول الدبلوماسية .

ب- تتولى الدائرة متابعة جميع الاجراءات المطلوبة مع الدوائر المعنية لاتمام المعاملات الخاصة بالاعتماد .

ج- تمنح الدائرة المراسل بطاقة اعتماد وتقدم له جميع التسهيلات اللازمة لقيامه بعمله مراعيًا في ذلك احكام التشريعات المعمول بها في المملكة .

المادة ٤- يجوز ان يكون للوسيلة الواحدة أكثر من مراسل واحد ولا يجوز للمراسل ان يكون معتمداً لأكثر من ثلاث وسائل اعلام خارجية .

المادة ٥- على وسيلة الاعلام الخارجية تجديد اعتماد المراسل سنوياً، وعليها اعلام الدائرة بأي تغيير او تبديل او الفاء بغيراً على هذا الاعتماد .

المادة ٥- يشترط في المراسل الاردني لأي وسيلة اعلام خارجية ان يكون عضواً في النقابة .

المادة ٧- على كل مراسل لوسيلة اعلام خارجية غير معتمد في المملكة ويرغب في زيارتها في مهمة مؤقتة الحصول على تصريح مسبق من الدائرة قبل قيامه بأي نشاط صحفي او اعلامي .

المادة ٨- يجوز للمراسلين المعتمدين في المملكة إقامة نائم لهم وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية .

المادة ٩- اذا خالف المراسل احكام هذا النظام او التعليمات الصادرة بمقتضاه لتفويض بناءً على تنسيب المدير اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقه بعالي ذلك الفاء اعطاده وسحب بطاقة الاعتماد منه، واعلم الجهة التي يعمل لديها بذلك .

المادة ١٠- يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام

المادة ١١- ينظم مراسلي وسائل الإعلام الخارجية) رقم (١٥) لسنة ١٩٩٥ .

١٩٩٨/١٢/٣

الحسن بن طلال

رئيس الوزراء	وزير دولة	وزير الأوقاف والشؤون
دولر الفلاح	لشؤون التنمية	والخدمات الاجتماعية وزير العدل بالوكالة
المفتون أحمد الطويل	المفتون خالد عثمان	المفتون عيسى مكي
وزير	وزير الثقافة وزير الشباب	وزير الشؤون العامة
المستشار	وزير الخارجية بالوكالة	والقانون والسياسة
المفتون محمد مهدي القحطان	خليل سلطان الحسن	أحمد فريشان
وزير الأشغال العامة	وزير المالية ووزير الصحة	وزير الدولة العامة وزير الصناعة والتجارة بالوكالة
والاستاذ وزير الشؤون	المفتون علي مكي	المفتون علي مكي
المفتون ناصر الشوي		
وزير	وزير تنمية الاجتماعية	وزير
البريد والاتصالات	وزير الزراعة والثروة السمكية	وزير
مفتون الحافظ	المفتون محمد علي ماسر	مفتون الحافظ
وزير دولة للشؤون البرلمانية	وزير	وزير
وزير تنمية الأسرة	المنظمة	المنظمة
المفتون بسام المصطفى	نائب المفتون	المفتون بسام المصطفى
وزير	وزير الصحة	وزير دولة للشؤون
الاصحاح	وزير المالية	رئيسة الوزراء
ناصر جوده	المفتون نائل المصطفى	سليم بنور

تجن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناءً على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٩

لتم بوضع للنظام الآتي:-

نظام رقم (٣) لسنة ١٩٩٩

نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الخارجية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الخارجية لسنة ١٩٩٩)

وتقرأ مع النظام رقم (٦٩) لسنة ١٩٩٣ المشار اليه ليعمل به بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات نظاماً واحداً، ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعديل المادة (٢٠) من النظام الأساسي بإضافة الفقرة (أ) بالتالي التالي إليها وإعادة ترتيب الفقرتين (أ) و(ب) الواردتين فيها لتصبحا (ب) و(ج) على التوالي :-
 - إصدار قرار بتعديل أرباح أو مديونية أو دائرة أي دائرة أو مكتب في الوزارة وربط أي منها بأحد السواء العاملين في المركز .

١٩٨٨/١٢/١٩

الحسن بن طلال

رئيس الأركان والقانون وزير دولة
 والمستشار الأعلى للوزير
 الدكتور محمد السليمان جويش

رئيس الوزراء وزير دولة
 الدكتور محمد السليمان جويش

رئيس الوزراء وزير دولة
 الدكتور محمد السليمان جويش

رئيس الوزراء وزير دولة
 الدكتور محمد السليمان جويش

رئيس الوزراء وزير دولة
 الدكتور محمد السليمان جويش

رئيس الوزراء وزير دولة
 الدكتور محمد السليمان جويش

رئيس الوزراء وزير دولة
 الدكتور محمد السليمان جويش

رئيس الوزراء وزير دولة
 الدكتور محمد السليمان جويش

رئيس الوزراء وزير دولة
 الدكتور محمد السليمان جويش

رئيس الوزراء وزير دولة
 الدكتور محمد السليمان جويش

رئيس الوزراء وزير دولة
 الدكتور محمد السليمان جويش

التعريفات الجمركية

بناءً على التماس المشترك من كل من معالي وزير الصناعة والتجارة ومعالي وزير المالية/ الجمرك قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٩/٥ بالاستناد لإحكام المادة (١٤) والمادة (١٧) من قانون الجمرك رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣ - بموافقة على إجراء التحصيل للتالي على جدول التعريفات الجمركية كما هو مبين في الجدول أدناه.

١- استناداً للتصاريح المخولة إليها بموجب المادة ١٤ والمادة ١٧ من قانون الجمرك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣، لنسب إجراء التحصيل للتالي على جدول التعريفات الجمركية كما هو مبين إزاء كل بلد من بلدونها في الجدول أدناه.

رقم البلد	بيان الاصناف	وحدة الاستهلاك	الرمز البصري
4911.10	مطبوعات للمعاني والاملاص وكتالوجات تجارية وما يماثلها	القيمة	مئة 10%
4911.101	مطبوعات للمعاني المسيحية للمعاني	القيمة	مئة 10%
4911.100	ليزها	القيمة	مئة 10%
8481.802	القطع التي تتركب على رؤوس الماسس والتكويرات لتجديد استهلاك المياه (2)	القيمة	مئة 10%

(2) خروطة إبراز توصية من وزارة المياه والري

٢- يعمل بهذا التعديل إعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وزير المالية والتجارة
 محمد صالح الحوراني

وزير المالية والتجارة
 الدكتور مشعل الحوراني

محكمة القضاء

تعليقات رقم (٢) لسنة ١٩٩٨ التعليقات الإدارية والمالية لشؤون المحم

مادة بمقتضى المادة (٣) من نظام الميزانية والمؤون والمقدرات الحكومية رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦٦
المادة بمقتضى المادة (١٥) لسنة ١٩٨٦

المادة (١): تسمى هذه التعليمات (التعليمات الإدارية والمالية لشؤون المحم لسنة ١٩٩٨) وتعمل بها ابتداء
من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .
المادة (٢): يكون للكلمات والمعارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:-

المملكة: المملكة الأردنية الهاشمية
الوزارة: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
الوزير: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
المجلس: مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
رئيس بمقتضى المحم: من يتم تعيينه رئيساً لمهام المحم بقرار من مجلس الوزراء

الأمين العام: أمين عام الوزارة
لجنة شؤون المحم التي يشكلها الوزير لكل موسم
مئة المحم الإدارية التي توضعها الوزارة إلى الديار المقدسة لإشراف على
شؤون الحجج الأردنيين.
المئة الإعلامية التي توضعها وزارة الإعلام بالتنسيق مع الوزارة لتغطية
موسم الحج في الديار المقدسة.
مئة المحم الطبية التي توضعها وزارة الصحة بالتنسيق مع الوزارة لتقديم
الخدمات الطبية للحجاج الأردنيين في الديار المقدسة.

رئيس بمقتضى المحم: من يتم تعيينه رئيساً للمئة الإدارية أو الإعلامية أو الطبية .
الموسم: الفترة الزمنية اللازمة للحضير لكل موسم حج وتقليده وتصفية ما ينشأ
عنه

المادة (٣): أ- يتم اختيار أفراد المئة الإدارية وفق الشروط العامة التالية:-

١. أن يكون موظفاً في ملاك الوزارة.
٢. أن يكون قد مضى على عمله في الوزارة سنتان ميلاديتين حتى الأول من شوال من سنة
الاختيار.
٣. أن لا يكون قد أوقعت بحقه عقوبة حسم من الراتب لمدة خمسة أيام فما فوق مجتمعة أو
مفرقة أو أي عقوبة أشد خلال سنة حتى الأول من شوال من سنة الاختيار.
٤. أن يكون قادراً على أداء مهمته من الناحية الجسمانية أو الصحية.
٥. أن لا يكون قد صدر بحقه قرار حرمان من العطاء مع المئة الإدارية.

ب- يتم اختيار أفراد المئة الإدارية وفق الأولويات التالية:-

١. من لم يسبق له الخروج مع المئة الإدارية للتحج.
٢. أقدمية الخروج مع المئة الإدارية للتحج
٣. الأقدم في التعيين في ملاك الوزارة.

المادة (٤):

- أ- الأعضاء: يشترط في عضو المئة الإدارية بالإضافة إلى الشروط العامة الواردة في المادة (٣)
من هذه التعليمات أن يكون بوظيفة مساعد للأمين العام أو بوظيفة مدير أو مستشار أو مفتح أو
ما يعادلها أو أن لا تقل درجته عن الثالثة وأقارباً على المقام بتمامه في المئة الإدارية .
ب- الإداريين: يشترط في الإداري بالإضافة إلى الشروط العامة الواردة في المادة (٣) من هذه
التعليمات أن يشغل وظيفة إدارية أو فنية .

ج - المرشعون: يشترط في المرشد بالإضافة إلى الشروط العامة الواردة في المادة (٣) من هذه التعليمات أن يحمل مؤعلاً فرعياً (دبلوم كلية مجتمع أو الشهادة الجامعية الأولى فما فوق) أو يعمل بوظيفة أمام وثابت الأهلية لدى لجنة توجيه الجهات ويتم الاختيار وفق النسب التالية:-

١. (٢٠٪) من حملة الشهادة الجامعية الأولى فما فوق في الشريعة الإسلامية .
٢. (٢٠٪) من حملة دبلوم كلية المجتمع تخصص شريعة إسلامية .
٣. (١٥٪) من الأئمة ثابتي الأهلية لدى لجان توجيه الجهات وحملة شهادة دبلوم السنة الواحدة أو شهادة المستوى الأساسي الأول من مركز تأهيل الوعاظ والأئمة .
٤. (١٥٪) من الأئمة ثابتي الأهلية لدى لجان توجيه الجهات وحملة شهادة الثانوية العامة بنجاح أو شهادة جامعية في غير الشريعة الإسلامية أو شهادة دبلوم كلية مجتمع في غير الشريعة الإسلامية .
٥. (١٠٪) من الأئمة ثابتي الأهلية لدى لجان توجيه الجهات وحملة مؤهلاً أقل من الثانوية العامة
٦. يتم عقد مسابقة للمرشحين من الأئمة ثابتي الأهلية لدى لجان توجيه الجهات ويتم الاختيار من بين الناجحين فقط
٧. يجوز تكليف المرشد بأعمال إدارية بالإضافة إلى مهمة الإرشاد .
٨. يتم اختيار عدد من الواعظات من حملة شهادة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية للتقيام بمهمة الإرشاد للنسوة ولها اصطحاب حرم على نفقة الخاصة .
٩. يتم اختيار الموظف المكلف مرشداً مرة واحدة أثناء خدمته ، بحيث يتم اختيار مرشدين اثنين من حملة الشهادة الجامعية الأولى في الشريعة الإسلامية فما فوق ومرشدين اثنين من حملة دبلوم كلية المجتمع في الشريعة الإسلامية لكل موسم شريطة أن يؤمن المرشد مرافقاً من اقاربه على نفقة الخاصة.

لادة (٥):

لادة (٦):

لادة (٧):

د - الخدمات: وتشمل السائقين والطهارة والمراسلين والخدم والنساء والحراس وأي وظائف معادلة ويشترط في من يخرج من موظفي الخدمات الشروط والأسس الواردة في المادة (٣) من هذه التعليمات

يحدد عدد أفراد البعثة الإدارية على النحو التالي :-

أ- عضو لكل (٨٠٠ - ١٠٠٠) حاج

ب- إداري لكل (١٠٠ - ١٥٠) حاج

ج- مرشد لكل حاخلة.

د- الواعظات (حسب الحاجة)

هـ- موظفو الخدمات حسب الحاجة

مع مراعاة ماورد في المادة (٥) السابقة يتم تشكيل البعثة الإدارية على النحو التالي :-

أ. تنسب اللجنة للوزير أسماء أعضاء البعثة الإدارية من موظفي الوزارة الذين تنطبق عليهم الشروط المبينة في المادة (٣) من هذه التعليمات ، والوزير استثناء بعض الموظفين من لانتشيق عليهم الشروط اذا كان خروجهم ضروريا ، على أن لايزيد عددهم على (٢٠) من مجموع الأعضاء.

ب. تنسب اللجنة للوزير قائمة أسماء الإداريين والزميين وموظفي الخدمات من بين موظفي الوزارة الذين تنطبق عليهم الشروط المبينة في هذه التعليمات للتوافقة عليها والوزير استثناء بعض الموظفين من لا تنطبق عليهم الشروط المبينة في المادة (٣) من هذه التعليمات إذا كان خروجهم مع البعثة ضروريا، على أن لا تزيد نسبتهم على (١٠٪) من عدد أفراد قطعهم.

أ. يصرف لكل واحد من أفراد البعثة الإدارية للمخصص عليهم في لادة (٤) من هذه التعليمات مكافأة تعادل (٤.٠٪) من علاوات السفر التي يستحقها بموجب نظام الائتقال والسفر المعمول به أو أي نظام يحل محله من كل بقلة يقضيها خارج المملكة الأردنية الهاشمية .

ب. يعامل رئيس البعثة الإدارية معاملة رئيس وفد لغايات احتساب المكافأة التي يستحقها حسب الفقرة (أ) السابقة .

ج. يصرف لرئيس مركز البعثة الإدارية في المدينة المنورة مكافأة اضافية تعادل (٢٠٠٪) من المكافأة المشحولة بموجب الفقرة (أ) اعلاه ، وذلك عن الليالي التي يقضيها في مركز عمله في المدينة المنورة .

د. تصرف المكافأة لأفراد البعثة الإدارية عن المدة الفعلية التي يقضيها في الديار المقدسة ويحدد أعلى لا يزيد على (٢٣) ليلة.

المادة (٨): يعامل رئيس وأفراد البعثتين الطبية والإعلامية معاملة رئيس وأفراد البعثة الإدارية من حيث المكافآت وذلك في حالة عدم صرف أي مكافأة أو علاوة سفر لهم من أي جهة أخرى .

المادة (٩): للوزير بناء على تنسيب من اللجنة اختيار لجنة فنية من مباشرة ترخيص السواقين والركبات العامة وشندوب عن ديوان المحاسبة لمرافقة البعثة الإدارية ، على أن يتم ترشيحهم من دوائره وتم محاسبهم حسب الأسس الواردة في الفقرة (أ) مادة (٧) من هذه التعليمات

المادة (١٠): في حالة تصغر أحد أفراد البعثة الإدارية أو الطبية أو الإعلامية في مسؤولياته وواجباته داخل المملكة أو في الديار المقدسة يتخذ بحقه أحد الاجراءات التالية :

أ- انهاء تكليفه بالتعمل بالمثل بقرار من الوزير أو رئيس البعثات بناء على تنسيب رئيس البعثة المختص .

ب- حرمانه من المكافأة كلياً أو جزئياً بقرار من الوزير أو رئيس البعثات بناء على تنسيب رئيس البعثة .

ج- اتخاذ اجراءات تأديبية بحقه من الرجوع المختص بموجب نظام الخدمة المدنية المعمول به .

المادة (١١): أ. يتم إيفاد لجان الكشف على مساكن الحجاج ويواصي اختيار اعضاء اللجان الشروط التالية:-

١- أن يكون موظفاً في ملاك الوزارة وأن لا تقل خدمته في ملكها عن أربع سنوات.

٢- أن تكون لديه الكفاءة والخبرة والقدرة على تحمل المسؤولية للقيام بالمهمة المطلوبة .

ب. يتم الاختيار حسب الأولويات التالية:

١- من لم يسبق له الخروج مع لجان الكشف على مساكن الحجاج أو رحلات العمرة التي تنظمها الوزارة.

٢- أقدمية الخروج مع لجان الكشف على مساكن الحجاج أو رحلات العمرة التي تنظمها الوزارة.

٣- الأقدم في التعيين في ملاك الوزارة.

ج. للوزير استثناء أي موظف من موظفي الوزارة (وخاصة موظفي مديرية شؤون الحج أو أعضاء لجنة شؤون الحج) من بعض الشروط الواردة في الفقرتين السابقتين على أن يكون خروجه في هذه المهمة ضرورياً ، على أن لا تزيد النسبة على (٥٠٪) من أعضاء اللجنة المؤلفة

د. يجوز اشتراك مندوب عن ديوان المحاسبة في كل لجنة للكشف على مساكن الحجاج للوسم اذا اقتضت طبيعة مهمة اللجنة المؤلفة ذلك ويتم تعيينه بقرار من رئيس ديوان المحاسبة.

أ. تنسب اللجنة للوزير أسماء أعضاء لجان الكشف على مساكن الحجاج ويحدد عددهم حسب طبيعة المهمة .

ب. يصدر الوزير قراراً بتشكيل لجان الكشف على مساكن الحجاج ويحدد رئيسها والواجبات المطلوبة بها والدة التي يوزعها كاتبة لأجاء المهام المطلوبة .

أ. يصرف لكل عضو من أعضاء لجان الكشف على مساكن الحجاج مكافأة لقاء المهمة التي توكل إليه خارج المملكة بنسبة (٥٠٪) من علاوات السفر التي يستحقها عن كل ليلة بموجب نظام الانتقالات والسفر المعمول به أو أي نظام يحل محله عن المدة الفعلية التي يقضيها ويحدد أعلى لا يزيد على (١٤) ليلة.

ب. يعامل رئيس لجنة الكشف على مساكن الحجاج للمسي معاملة رئيس الوفد وفق ما ينص عليه نظام الانتقالات والسفر المعمول به لغايات احتساب المكافأة التي يستحقها بموجب الفقرة السابقة .

يصرف للموظفين الإداريين والرشدين الذين يرافقون رحلات العمرة التي تنظمها الوزارة أو المكلفين بالكشف على مساكن المعتمرين مكافأة تعادل (٤٠٪) من علاوات السفر التي يستحقها كل منهم بموجب نظام الانتقالات والسفر المعمول به أو أي نظام يحل محله عن المدة الفعلية التي يقضيها ويحدد أعلى لا يزيد على (١٤) أربع عشرة ليلة .

للادة (١٩): يحذف لرئيس ومقر لجنة الكشف على مساكن الحجاج وجميع أفراد بعثات الحج والرفقة واللائقين لرحلات العمرة التي تنظمها الوزارة سلفاً بنسبة لا تتجاوز (٥٠٪) من المكافأة التي يستحقها قبل السفر ولا يحذف البليغ الملقى إلا بعد تقديم تقرير من رئيس البعثة أو رئيس اللجنة الوليدة .

للادة (١٦): أ- يحذف لكل مؤرخين وأعضاء مجلس الأوقاف مكافأة قدرها (٣٠٠) ثلاثمائة دينار حسب كل موسم حج على ندوات شهرية متساوية .
ب- يحذف لرئيس وأعضاء ومقر لجنة شؤون الحج مكافأة قدرها (١٠٠) عشرة دنانير حسب كل جلسة يحضرها على أن يكون الحد الأعلى لعدد الجلسات للموسم الواحد (١٢٠) مائة .
ج- وعين جلمة وشريطة أن تكون الجلسات خارج أوقات الدوام الرسمي أما إذا انعقدت الجلسات أثناء الدوام الرسمي فلا تحسب عليها أي مكافآت .

للادة (١٧): يتم تشكيل لجان من الحجاج والاستراحات ومراكز الحدود وتكليف الموظفين بالعمل في موسم الحج أثناء الدوام الرسمي ويعد من العاملين في ملاك الوزارة بقرار من الأمين العام بناءً على توصية مدير شؤون الحج ويرأس في احتضارهم الكفاءة والخبرة والمهارة والحاجة الفعلية .
للادة (١٨): يحذف للموظف المكلف بالعمل في شؤون الحج بموجب كتاب رسمي عن عمله الإضافي خارج أوقات الدوام الرسمي مكافأة من كل ساعة حسب ما هو مبين أثناء على أن يكون الحد الأعلى لساعات العمل الإضافي التي تعطى عنها المكافأة في اليوم الواحد من ثماني ساعات باستثناء أيام الجمع والعطل الرسمية فيكون الحد الأعلى فيها أربع عشرة ساعة ويجوز زيادة الحد الأعلى في الحالتين عند الضرورة بقرار من الأمين العام .

١. الموظفين بالدرجة الخامسة والأولى والثانية والثالثة .
٢. الموظفين من الدرجة الرابعة والخامسة والسادسة .
٣. الموظفين من الدرجة السابعة والثامنة والتاسعة والعاشر .
٤. معاونو الراسون والحراس ومعال الخلفاء .

١٠٠٠ () قبل
١٠٠٠ () ليس
٩٠٠ () فيها
٨٠٠ () فيها

٥. يعامل الموظفون بعدد أو بالثلاثة الرابعة من غير الوافدين في البند السابقة حسب رواتبهم مقارنة برواتب الدرجات .

للادة (١٩): أ- يحذف لأعضاء مدينة الحجاج أو استراحة الحجاج أو مراكز الحدود التي ينتدبون للعمل فيها أثناء موسم الحج مكافأة عن كل يوم عمل تعادل علاوة السفر التي يستحقها بموجب نظام الانتقال والسفر المعمول به أو أي نظام يحل محله ، أما إذا كان المكون من القيمين في المنطقة فيحذف لهم مكافأة تعادل (٧٥٪) من علاوة السفر .

ب- يحذف لرئيس المركز المسمى أو الموظف الذي يتولى مسؤولية مالية مكافأة اضافية تعادل (٢٠٠) من المكافأة التي يستحقها بموجب الفقرة (أ) اعلاه .

للادة (٢٠): إذا كلف أي موظف بعمل في مدن الحجاج والاستراحات والراكز وتعلق بالحج في غير الموسم فتصرف له مكافأة عن ساعات العمل الإضافي بعمل مكافأة ساعتين عن كل ساعة عمل إضافي حسب نص المادة (١٨) من هذه التعليمات وعلى أن لا تتجاوز ساعات العمل الإضافي التي تحتسب عنها المكافأة ست ساعات يومياً أما أيام الجمع والعطل الرسمية فيكون الحد الأعلى للمكافأة (١٢) ساعة .

للادة (٢١): للوزير تكليف أحد المحاسبين من موظفي الوزارة بأعمال بحاسبة شؤون الحج خارج أوقات دوامه الرسمي لقاء مكافأة قدرها (٥٠) خمسون ديناراً شهرياً ويتم زيادة مقدار هذه المكافأة إلى (١٠٠) مائة دينار خلال فترة تكليفه بتسلك حسابات ورحلات العمرة التي تنظمها الوزارة .

للادة (٢٢): للوزير بناء على تشييب اللجنة صرف مكافأة لوظفائي الدوائر الرسمية أو غيرها تقدر بحسب حجم العمل الذي يتكفلون به مقابل إنجازهم لعمال الحجاج أو خدمتهم في داخل المنطقة .

للادة (٢٣): يلتزم من حساب شؤون الحج على الأمين للمالية المتلفة بالحج التي لم يخص عليها في هذه التعليمات على النحو التالي :-

أ. المبالغ التي لا تتجاوز (١٠٠٠) ألف دينار بقرار من الأمين العام

ب. المبالغ التي تزيد على (١٠٠٠) ألف دينار ولا تتجاوز (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار بقرار من الوزير .

ج. المبالغ التي تزيد على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار بقرار من المجلس
د. لأمين العام صرف سلف مالية لا تتجاوز الواحدة منها (١٠٠٠) ألف دينار لتغطية أي نفقات تتعلق بموسم الحج ويتم تسديدها حسب الأصول .

هـ. للوزير صرف سلف مالية لا تتجاوز الواحدة منها (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار لتغطية أي نفقات تتعلق بموسم الحج ويتم تسديدها حسب الأصول.

٤٤ (٢٤): أ. تدفع مستندات الصرف التي لا تتجاوز (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار من الأعيان العام والمدير المالي وحساب شؤون الحج .

ب. تدفع مستندات الصرف التي تتجاوز (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار من الوزير بالإضافة إلى التوقع الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة.

ج. يعتمد الوزير الموظفين الموقنين بالتوقيع على التحويلات الصادرة على حسابات شؤون الحج لدى البنوك داخل المملكة وفي الديار المقدسة مع مراعاة أحكام النظام المالي المعمول به.

٤٥ (٢٥): د. يتم شراء اللوازم الخاصة بموسم الحج داخل المملكة على النحو التالي:-
أ. بقرار من الأعيان العام:-

١. اللوازم التي لا تزيد قيمتها على (٥٠٠) خمسمائة دينار في كل عملية شراء وذلك بالطريقة التي يراها مناسبة .

٢. اللوازم التي لا تزيد قيمتها على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار في كل عملية شراء وذلك بواسطة لجنة مختصة من ثلاثة موظفين من الوزارة يمولهم الوزير ويأمرها بأعلام درجة أو أقدمهم فيها على أن تعدد اللجنة كل سنة.

المادة (٢٧):

ب. بقرار من الوزير:-

١. اللوازم التي لا تزيد قيمتها على (١٠٠٠) ألف دينار في كل عملية شراء بالطريقة التي يراها مناسبة .

٢. اللوازم التي لا تزيد قيمتها على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار في كل عملية شراء بواسطة اللجنة المشكلة في البند (٢) من الفقرة (١) من المادة (٢٥) من هذه الصلوات.

يتم شراء اللوازم لأعمال بقعة الحج الأردنية في الديار المقدسة وفق الصلاحيات التالية:-

أ. بقرار من رئيس البعثة:-

١. اللوازم التي لا تزيد قيمتها على (٥٠٠) خمسمائة دينار أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية كل عملية شراء وذلك بالطريقة التي يراها مناسبة .

٢. اللوازم التي لا تزيد قيمتها على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية كل عملية شراء بواسطة لجنة من ثلاثة موظفين من أعضاء البعثة يشكلها رئيس البعثات .

ب. بقرار من رئيس البعثات:-

١. اللوازم التي لا تزيد قيمتها على (١٠٠٠) ألف دينار أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية ك عمليّة شراء بالطريقة التي يراها مناسبة .

٢. اللوازم التي لا تزيد قيمتها على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية كل عملية شراء بواسطة اللجنة المشكلة في البند (٢) من الفقرة (١) من المادة (٢٥).

ج. للوزير بناء على تنصيب اللجنة إنشاء لجنة شراء أي لوائح مراكز البعثة في الديار المقدسة من الضرورة يشارك فيها مندوب عن ديوان المحاسبة حسب التسهيلات الخاصة بذلك .

يتم شطب أو إتلاف أو بيع اللوازم الخاصة بالبعثة في الديار المقدسة إذا كانت قيمتها عند الد لا تزيد على (٥٠٠) خمسمائة دينار بقرار من الأعيان العام أو رئيس البعثة بناء على تنصيب لجنة من ثلاثة موظفين يشكلها لهذه الغاية، وبقرار من رئيس بعثات الحج إذا زادت القيمة على ذلك

المادة (٢٨): يتم سلك سجلات عمدة اللزائم للعمرة الخاصة بمركزي البعثة في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة وفق مايلي:-

أ- يتم تسمية أمين عمدة في كل من مركزي البعثة في مكة المكرمة والمدينة المنورة من أحد افراد البعثة الادارية بقرار من الامين العام.

ب- يتم تسليم أمين العمدة والسعي بموجب الفقرة (أ) اعلاه جميع اللزائم في كل مركز حسب كشوفات الجرد المتعددة لآخر موسم بواسطة لجنة ثلاثية تتولى فتح المستودعات ومطابقة ارصعتها الفعلية مع ارصعتها النظرية حسب كشوفات الجرد.

ج- في نهاية كل موسم يتم جرد المستودعات وتنظيم كشوفات باللزائم في كل مركز بواسطة لجنة ثلاثية ، وتقوم اللجنة بإغلاق المستودعات وتسليم مفاتيحها لرئيس البعثة الادارية.

د- يتولى أمين العمدة تنظيم مستندات ادخال اللزائم للعمرة المجترة خلال المواسم واضافتها الى سجل العمدة.

هـ- يتولى أمين العمدة تنظيم مستندات ادخال باللزائم المستملكة، وصرفها بموجب مستندات شطب ولا يتم ادخالها في سجل العمدة.

و- يتم صرف اللزائم للعمرة بموجب مستندات صرف فرعية وبنكي عمدة مؤلفة بحوزة المسلم ، وعليه اعادة تسليمها لأمين العمدة ، واستلام الشعار خطي بذلك.

المادة (٢٩): يتم شطب أي خسارة أو نقص تقع في اللزائم بغیر اهدال أو اختلاس وفقا للصلاحيات التالية:

أ- بقرار من رئيس البعثات بناء على تنسيب رئيس البعثة الادارية اذا كانت قيمة اللزائم وقت الشراء تزيد على (٥٠٠) خمسمائة دينار.

ب- بقرار من رئيس البعثة الادارية اذا كانت قيمة اللزائم وقت الشراء لا تتجاوز (٥٠٠) خمسمائة دينار.

المادة (٣٠): يتم صرف الهدايا التي تقدمها الوزارة للرجال (التمنيات ، الحقيبة ، الشراشف ، او غيرها) بموجب مستند اخراج يوقع من اللجنة التي تكلف بتوزيعها ، وعلى اللجنة تقديم كشوفات التوزيع موقعة ومنظمة حسب الاسس المحددة في كتاب تكليفها.

المادة (٣١): يتم اعتماد أحد البنسوك لشراء الرصائل السعودية اللازمة لتنظيم التفقات المطلوبة للرجال وتنظيم تفقات البعثة في الديار السعودية بقرار من الوزير بناء على تنسيب اللجنة .

المادة (٣٢): أ. يتم استئجار مراكز لبشة الحج الأردنية في مكة المكرمة والمدينة المنورة وفق الخطوات التالية:-

١. يشكل الوزير لجنة من موظفي الوزارة تتولى البحث عن عدد من العمارات تصلح أن تكون مقرا للبعثة ومطابقة اصحابها على اجرتها السنوية وشروط تاجيرها وتقديم تقرير مفصل بذلك إلى اللجنة .

٢. تدرس اللجنة التقرير المقدم من اللجنة المنصوص عليها في البند السابق وتسبب للوزير الموافقة على استئجار العمارة التي يراها مناسبة .

٣. يجوز تشكيل اللجنة المنصوص عليها في البند (١) من المادة (٢) من هذه المادة من افراد البعثة الادارية اثناء موسم الحج عند الضرورة بقرار من الوزير .

٤. يجوز لرئيس بعثات الحج استئجار مراكز ملحقة ببعثة الحج الأردنية في مكة المكرمة والمدينة المنورة وبموسم واحد إذا اقتضت ظروف العمل ذلك.

ب. يتم استئجار الخيام اللازمة لمراكز البعثة في عرفات ومنى بقرار من رئيس بعثات الحج أو من يوفيه .

المادة (٣٣): تعد مديرية شؤون الحج المتاج والسجلات التي تعيد عمل كل موظف في موسم الحج وتضمن المتابعة الدقيقة لإنجاز الأعمال المطلوبة حسب الأصول .

للادة (٣٤) : تقدم الوزارة تقريراً شاملاً عن أعمال الموسم إلى المجلس تبين فيه الإجراءات والخطوات المتخذة مبيناً فيه التزام الوزارة بتنفيذ هذه التعليمات بدقة مع الإشارة إلى أي تجاوزات إذا حصلت، وتوضيح سبب وقوعها وترسل منه نسخة إلى ديوان المحاسبة ونسخة إلى ديوان الرقابة والتفتيش.

للادة (٣٥) : إذا طرأت أي حالة لم تعالجها هذه التعليمات فتعرض على اللجنة وترفع توصياتها إلى الوزير لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

للادة (٣٦) : تلغى التعليمات الإدارية والمالية لشؤون الحج رقم (٢) لسنة ١٩٩٧م وأي تعديلات طرأت عليها.

لغى مجلس الأوقاف هذه التعليمات بقراره رقم (٩٨/٦/٢) تاريخ ١٩٩٨/١١/٢٩

قرارات وتعليمات

صادرة

بالاستناد لقانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨

قوار خاص بالبيانات المنوعة المعينة

إستناداً للصلاحيات المفوضة الي بموجب المادة (٢) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ أقرر ما يلي :-

- للادة (١) : تحدد البيانات المنوعة المعينة لغرض الرقابة الجمركية بما يلي :-
 أ- القدرات والمؤثرات العقلية بكافة أنواعها .
 ب- المواد السامة أو القشرية بالصحة العامة
 ج- الأسلحة والذخائر والمتفجرات

للادة (٢) : تزود المراكز الجمركية بشماعة المواد المشمولة بالمادة (١) أعلاه وفقاً لتوصيات الجهات الرسمية المختصة .

للادة (٣) : تلغى التعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٨٢ .

للادة (٤) : يعمل بهذا القرار إعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

د. ميشيل مارش
 وزير المالية-الجمارك

- ٢- جمره الصري - الأرق - مكتب الحرة الزرقاء - الملقق - جمره جابر - بك المكسد
- ٣- جمره الصري - الأرق - مكتب الحرة الزرقاء - الملقق - الرمكا - جمره الرمكا
- ٤- جمره الصري - الأرق - مكتب الحرة الزرقاء - الملقق - جمره منقبة الحسن الصانع/أريد
- ٥- جمره الصري - الأرق - مكتب الحرة الزرقاء - الملقق - أريد - جمره معبر وادي الأرن - بك المكسد.
- ٦- جمره الصري - الأرق - جمره منقبة الصانع/ سحاب.
- ٧- جمره الصري - الأرق - سحاب - جمره صان والمركز المتواجده في منقبة صان.
- ٨- جمره الصري - الأرق - سحاب - جمره صان والمركز المتواجده في منقبة صان.
- ٩- جمره الصري - الأرق - سحاب - المشايين - ناعور - لشولة الجوزيه - جمره جسر المنك حسن - بك المكسد.
- ١٠- جمره الصري - الأرق - سحاب - المشايين - ناعور - لشولة الجوزيه - جمره جسر المنك حسن - بك المكسد.
- ١١- جمره الصري - الأرق - سحاب - جمره منقبة صان والمركز المتواجده في منقبة صان.
- ١٢- جمره الصري - طريق الجابر - معان - المكبة - المركز الجوزيه في المكبة
- ١٣- جمره الصري - طريق الجابر - معان - المدوره - بك المكسد

للتابع

- ١- جمره كترامه - الرويشد - الصفاوي - الملقق - جمره جابر - بك المكسد.
- ٢- جمره كترامه - الرويشد - الصفاوي - الملقق - مكتب الرمكا - جمره الرمكا
- ٣- جمره كترامه - الرويشد - الصفاوي - الملقق - منقبة الحسن الصانع/ أريد
- ٤- جمره كترامه - الرويشد - الصفاوي - الملقق - أريد - جمره معبر وادي الأرن - بك المكسد.
- ٥- جمره كترامه - الرويشد - الصفاوي - الأرق - مكتب الحرة الزرقاء - جمره الحرة الزرقاء.
- ٦- جمره كترامه - الرويشد - الصفاوي - الأرق - مكتب الحرة الزرقاء - جمره مصفاة البئر.
- ٧- جمره كترامه - الرويشد - الصفاوي - الأرق - سحاب - جمره منقبة الصانع/ إسحاق.

- ٨- جمره كترامه - الرويشد - الصفاوي - الأرق - سحاب - المشايين - جمره صان وبقية المركز الجوزيه في منقبة صان.
- ٩- جمره كترامه - الرويشد - الصفاوي - الأرق - سحاب - ناعور - لشولة الجوزيه - جمره جسر المنك حسن - بك المكسد.
- ١٠- جمره كترامه - الرويشد - الصفاوي - الأرق - سحاب - صان - لشولة الجوزيه - جمره جسر المنك حسن.
- ١١- جمره كترامه - الرويشد - الصفاوي - الأرق - سحاب - الجوزيه - جمره منقبة المنك صان التولي.
- ١٢- جمره كترامه - الرويشد - الصفاوي - الأرق - جمره الصري - بك المكسد.
- ١٣- جمره كترامه - الرويشد - الصفاوي - الأرق - طريق الجابر - معان - جمره المدوره - بك المكسد.
- ١٤- جمره كترامه - الرويشد - الصفاوي - الأرق - طريق الجابر - معان - جمره المكبة والمركز الجوزيه التتابع له.

وإيعاز

- ١- جمره المدوره - معان - صان - طريق الحزام الحادي - الزرقاء - الملقق - مركز جمره جابر - بك المكسد.
- ٢- جمره المدوره - معان - صان - طريق الحزام الحادي - الزرقاء - المنقبة الحرة الزرقاء.
- ٣- جمره المدوره - معان - المكبة - المركز الجوزيه في منقبة المكبة.
- ٤- جمره المدوره - معان - طريق الجابر - الأرق - مركز جمره الصري - بك المكسد.
- ٥- جمره المدوره - معان - طريق الجابر - الأرق - الصفاوي - الرويشد - مركز جمره كترامه - بك المكسد.
- ٦- جمره المدوره - معان - ناعور - لشولة الجوزيه - مركز جمره جسر المنك حسن - جمره المدوره - معان - ناعور - لشولة الجوزيه - جمره كترامه - بك المكسد.
- ٧- جمره المدوره - معان - ناعور - لشولة الجوزيه - جمره كترامه - مركز جمره معبر وادي الأرن - بك المكسد.
- ٨- المدوره - معان - الجوزيه - مركز جمره منقبة صان التولي.

- ١- مركز الدنور - معان - صان - المراكز الجومرية في مدينة صان .
- ١٠- مركز الدنور - معان - صان - طريق الحزام الحادري - الزرقاء - المارقي - مركز مدينة الحسن الصناعية/إربد .

غسما- التضييق ووسيلة لتقليل التلوث عن طريق مركز المدينة وفيه المراكز التابعة له التي جميع المراكز :

- ١- المدينة - معان - مركز مركز الدنور .
- ٢- المدينة - معان - طريق الجوار - مركز مركز المدينة - يد المصعد .
- ٣- المدينة - معان - طريق الجوار - الزرقاء - المصاوي - الرويشد - مركز مركز الكرامة - يد المصعد .
- ٤- المدينة - معان - صان - طريق الحزام الحادري - الزرقاء - المنطقة الحرة الزرقاء .
- ٥- المدينة - معان - صان - طريق الحزام الحادري - الزرقاء - المارقي - مركز مركز جابر - يد المصعد .
- ٦- المدينة - معان - مركز جابر مطار الملكة علياء الدولي .
- ٧- المدينة - معان - ناعور - لشولة الجومرية - مركز مركز جسر الملك حسين و مركز جسر الأمير محمد - يد المصعد .
- ٨- المدينة - معان - ناعور - لشولة الجومرية - لشولة المصاوي - مركز مركز معير وادي الأردن - يد المصعد .
- ٩- المدينة - معان - صان - المراكز الجومرية في مدينة صان
- ١٠- المدينة - معان - صان - طريق الحزام الحادري - الزرقاء - المارقي - مركز مدينة الحسن الصناعية/إربد .

مسما- التضييق ووسيلة لتقليل التلوث عن طريق مركز المدينة الحرة - الزرقاء التي جميع المراكز :

- ١- مركز المنطقة الحرة الزرقاء - الزرقاء - طريق الحزام الحادري - القطار - معان - الدنور - يد المصعد .
- ٢- مركز المنطقة الحرة الزرقاء - الزرقاء - طريق الحزام الحادري - القطار - معان - مركز المدينة والمراكز التابعة لها .
- ٣- مركز المنطقة الحرة الزرقاء - ميثاق الزرقاء - المصاوي - الرويشد - الكرامة - يد المصعد .

- ٤- مركز المنطقة الحرة الزرقاء - ميثاق الزرقاء - المصاوي - يد المصعد .
- ٥- مركز المنطقة الحرة الزرقاء - الزرقاء - طريق الحزام الحادري - ناعور - مطار الملكة علياء الدولي
- ٦- مركز المنطقة الحرة الزرقاء - الزرقاء - طريق الحزام الحادري - مركز صان والمراكز التابعة له .
- ٧- مركز المنطقة الحرة الزرقاء - المارقي - إربد - مركز معير وادي الأردن - يد المصعد
- ٨- مركز المنطقة الحرة الزرقاء - الزرقاء - طريق الحزام الحادري - القطار - ناعور - لشولة الجومرية - جسر الملك حسين .
- ٩- مركز المنطقة الحرة الزرقاء - الزرقاء - طريق الحزام الحادري - ناعور - لشولة الجومرية - جسر الأمير محمد .
- ١٠- مركز المنطقة الحرة / الزرقاء - المارقي - مدينة الحسن الصناعية /إربد .
- ١١- مركز المنطقة الحرة الزرقاء - المارقي - جابر - يد المصعد .

سايا- التضييق ووسيلة لتقليل التلوث عن طريق مركز معير وادي الأردن التي جميع المراكز :

- ١- مركز معير وادي الأردن - إربد - المارقي - المنطقة الحرة / الزرقاء .
- ٢- مركز معير وادي الأردن - إربد - ميثاق الزرقاء - مركز جابر - يد المصعد .
- ٣- مركز معير وادي الأردن - إربد - المارقي - المصاوي - الرويشد - مركز مركز الكرامة - يد المصعد .
- ٤- مركز معير وادي الأردن - إربد - المارقي - ميثاق الحرة الزرقاء - الزرقاء - مركز مركز المدينة - يد المصعد
- ٥- مركز معير وادي الأردن - لشولة المصاوي - لشولة الجومرية - ناعور - القطار - معان - الدنور - يد المصعد
- ٦- مركز معير وادي الأردن - لشولة المصاوي - لشولة الجومرية - ناعور - القطار - معان - مركز المدينة والمراكز الجومرية التابعة لها .
- ٧- مركز معير وادي الأردن - لشولة المصاوي - لشولة الجومرية - ناعور - مركز مطار الملكة علياء الدولي
- ٨- مركز معير وادي الأردن - إربد - مركز مدينة الحسن الصناعية /إربد .
- ٩- مركز معير وادي الأردن - لشولة المصاوي - لشولة الجومرية - ناعور - صان - المراكز الجومرية في مدينة صان .

- لشما - البنداع للسلطانة عن طريق جسر الملك حسين إلى جميع المراكز:
- ١- جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - المتكافين - طريق الحزام الحادي - الأركام - جسر الملكة الحرة الأركام.
 - ٢- جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - الجويبة - سحاب - الأرق - جسر الحصري - بك المقدس.
 - ٣- جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - الجويبة - سحاب - الأرق - الصلبي - الرويش - مرز جسر الكرامة - بك المقدس.
 - ٤- جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - القطاره - مغان - المنورة - بك المقدس.
 - ٥- جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - القطاره - مغان - جسر الملكة والمرزات كتيبه له.
 - ٦- جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - جسر ملكة الحزام الحادي.
 - ٧- جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - المتكافين - طريق الحزام الحادي - الأركام - المارق - مرز جسر جابر.
 - ٨- جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - سحاب - طريق الحزام الحادي - الأركام - المارق - جسر مدينة الحسن الصناع/أريد.
 - ٩- جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - المتكافين - جسر صان والمرزات الجومريه في مدينة صان.
- لشما - البنداع للسلطانة عن طريق جسر الملك حسين لجميع المراكز:
- ١- مرز جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - المتكافين - طريق الحزام الحادي - الأركام - جسر الملكة الحرة الأركام.
 - ٢- مرز جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - المتكافين - سحاب - الأرق - جسر الحصري - بك المقدس.
 - ٣- مرز جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - المتكافين - سحاب - الأرق - الصلبي - الرويش - جسر الكرامة - بك المقدس.
 - ٤- مرز جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - القطاره - مغان - المنورة - بك المقدس.

٥-

- مرز جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - القطاره - مغان - جسر الملكة والمرزات كتيبه له.
- ٦- مرز جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - جسر ملكة الحزام الحادي.
 - ٧- مرز جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - جسر الملكة والمرزات كتيبه له.
 - ٨- مرز جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - جسر مدينة الحسن الصناع/أريد.
 - ٩- مرز جسر جسر الملك حسين - لشبونة الجاويبية - ناعور - المتكافين - مرز جسر صان والمرزات الجومريه في مدينة صان.

- لشما - البنداع للسلطانة عن طريق جسر الملكة الحادي إلى جميع المراكز:
- ١- جسر ملكة الحزام الحادي - الأركام - صان - طريق الحزام الحادي - الأركام - المارق - مرز جسر جابر - بك المقدس.
 - ٢- جسر ملكة الحزام الحادي - الأركام - صان - طريق الحزام الحادي - الأركام - جسر الملكة الحرة الأركام.
 - ٣- جسر ملكة الحزام الحادي - الأركام - سحاب - الأرق - جسر الحصري - بك المقدس.
 - ٤- جسر ملكة الحزام الحادي - الأركام - الجويبة - سحاب - الأرق - الصلبي - الرويش - جسر الكرامة - بك المقدس.
 - ٥- جسر ملكة الحزام الحادي - الأركام - الجويبة - سحاب - الأرق - جسر الحصري - بك المقدس.
 - ٦- جسر ملكة الحزام الحادي - الأركام - صان - جسر مدينة الحسن الصناع/أريد.
 - ٧- جسر ملكة الحزام الحادي - الأركام - ناعور - لشبونة الجاويبية - جسر الملكة والمرزات كتيبه له.
 - ٨- جسر ملكة الحزام الحادي - الأركام - ناعور - لشبونة الجاويبية - جسر مدينة الحسن الصناع/أريد.
 - ٩- جسر ملكة الحزام الحادي - الأركام - ناعور - لشبونة الجاويبية - جسر مدينة الحسن الصناع/أريد.
 - ١٠- جسر ملكة الحزام الحادي - الأركام - ناعور - لشبونة الجاويبية - جسر مدينة الحسن الصناع/أريد.
 - ١١- جسر ملكة الحزام الحادي - الأركام - ناعور - لشبونة الجاويبية - جسر مدينة الحسن الصناع/أريد.
- حادي صان: نقلت أية تخطيطات أو قرارات سيدهم لسلطانة طما القار
- لشما صان: وصل بهذا القار أخبارا من تاريخ لدره في الجريدة الرسمية، ودمشق مراك
- لشما صان: وصل بهذا القار أخبارا من تاريخ لدره في الجريدة الرسمية، ودمشق مراك

المملكة الأردنية الهاشمية
دائرة الجمارك
معمرة القضاة

دليل التصويات الصلحية

صادر استناداً لقانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ لتشور بعدد الجريدة الرسمية رقم

(٤٣٠٥) تاريخ ١/١/١٩٩٨

المساعد لشؤون القضاة

مدير جرك

مدير القضاة

مدير المكاتب

رئيس جرك

مأمور جرك

بناء على أحكام المادتين (٢١٦، ٢١٣) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ أوفضكم بعدد التصوية الصلحية في جرائم التهريب وما في حكمها سواء قبل أو بعد الدعوى أو خلال النظر فيها وقبل صدور الحكم النهائي وذلك بالاستعانة بعين الجزاءات والغرامات الجزركية التي نصت عليها المادة (٢٠٦) من قانون الجمارك لقاء الغرامات المذكورة تالياً في حالة قبول المسؤولين عن التهريب بالسوية الصلحية وتوقيعهم النسق لطلب عقد المصالحه الاسولي، وذلك بالإضافة للرسم الجزركية والرسوم والضرائب الأخرى عن الضائع الخاضعة للرسم وكذلك بالإضافة إلى غرامات وسائط النقل والأدوات التي استعملت في التهريب، أو اعدت واستخدمت لهذا الغرض.... ولا يمنع ذلك من مصادرة وسائط النقل والضيائع والحكم بما يعادل قيمتها بما فيها الرسوم عند عدم جبرها وذلك لإحكام هذا القانون ويجب أن تراعى في ذلك القيود التي ينصها القانون.

د. ميشيل مارنو

وزير المالية/الجمارك

التهريب هو ادخال الضائع الى البلاد او اخراجها منها

٢٠٣ بصورة عتاقه لتشريعات التطول لها دون اداء الرسوم الجزركية والرسوم والضرائب الأخرى كليا أو جزئيا أو عملا لإحكام بلع والقيود الواردة في هذا القانون أو في القوانين والألظمة الأخرى.

٢٠٤ يدخل في حكم التهريب بصورة عامة ما يلي:-

أ- عدم فوجبه بالضائع عند الاصال الى أول مركز جزركي.

ب- عدم قيام الترقب المقتضى في ادخال الضائع واخراجها تبرع الضائع من الشان أو تحميها عليها بصورة مساهرة أو كاطاعة على الشروط التي توجد فيها مراكز جزركية أو احتياطها أو ترحيلها في الشان الجزركي الحرجي.

د- خروج الضائع من الطائرات أو تحميها عليها بصورة مساهرة مشروعة خارج الطائرات بترجيح أو كاتاة بالضائع هباءا القابل الجري مع مرادة أحكام المادة (٤٣) من هذا القانون.

هـ- عدم الصريح في مكتب الاصال أو الاصرار عن الضائع بتركه أو تصديره دون بيان حركة ويغسل في ذلك ما يصح عدم التطابق مع مرادة أحكام المادة (١٤٧) من هذا القانون.

و- خروج الضائع الى الاصل أو الاخراج الى مركز الجزركية دون الصريح فيها.

ز- اكتفاء صانع غير مصرح بها في مركز الجزركي بكونه صانع بعدد لعدد احتياطها في صورت أو فواتر موصولة في صانع بعدد لعدد لعدد احتياطها في صورت أو فواتر الزيادة أو نقص في القيمة في هذه الظروف في الحساب المقتضى في رسم رسم الرسوم الضريبة عليها في الحساب الضامين من عدم الجواب وتكتفي بعد دفعها الضريبة ماركواً ليقول هذا حكم الضائع شقي حوت لبلاد جزركية و دون عدم ويحصل شقي مسؤولة لثت

نوع الرسم	ملاحظات	ملاحظات	نوع الرسم
١-	مصادرة الجائع بوضع الشهبوب أو مكعب ١٠ يبالغ فيها مستخدمة على الرسم عند عدم جودها أو تخلفها من الجور.	٢-	مكعب مصادرة رسالة القسطنطين والكرات والرأى الذي استعملت في الشهبوب أو براعة اليد على ٥٠ ٪ من قيمة الجائع المهر به حيث لا يزيد على قيمة رسالة القسطنطين وذلك لقيمة هذا القسطنطين والطراف والكرات ما لا يزيد على ١٠ ٪ من قيمة هذا القسطنطين بإحدى هذه قيمه عند عدم جودها أو تخلفها من الجور.
٣-	مصادرة الجائع بوضع الشهبوب أو مكعب ١٠ يبالغ فيها مستخدمة على الرسم عند عدم جودها أو تخلفها من الجور.	٤-	مكعب مصادرة رسالة القسطنطين والكرات والرأى الذي استعملت في الشهبوب أو براعة اليد على ٥٠ ٪ من قيمة الجائع المهر به حيث لا يزيد على قيمة رسالة القسطنطين وذلك لقيمة هذا القسطنطين والطراف والكرات ما لا يزيد على ١٠ ٪ من قيمة هذا القسطنطين بإحدى هذه قيمه عند عدم جودها أو تخلفها من الجور.

١- بالاحاطة للقرارات المحررة بخصوص عليها في المادة (٦٠-٦١) من القانون تسري قواعد واسطة القسطنطين
المستخدمة بصيغة الشهبوب بمعدل ٤٠ ٪ من قيمة الجائع خريطة ان لا تزيد على ٥٠ ٪ من قيمة واسطة
القسطنطين وتعتمد قواعد واسطة القسطنطين الجائع المهر به من الاوضاع للموقع والخضرة وقسطنطين لا يحكم هذه
القررة.

٢- تسري قواعد واسطة القسطنطين بمعدل ٢٠ ٪ من قيمة الجائع ولا تزيد على ٥٠ ٪ من قيمة واسطة القسطنطين
انما كانت واسطة القسطنطين مودمي وحسب المهرات مع احد الشاهدين فيها وبت ٥٠ لا يحكم ولا علاقة
لصاحب الشارة المودمي او مبالغتها بذلك.

٣- يخضع في اذنين اذنين ٥٠ ٪ من قيمة الجائع واسطة القسطنطين على ٥٠ ٪ من قيمة هذه الواسطة مستخدمة
الرسم.

٤- واسطة القسطنطين الاجمالية للمدة بصيغة الشهبوب والقرعة من غير المبالغ لقيمة بصيرة بضائع مهربة
والعامل على هذا الاساس.

تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٩٩

خاصة بالوثائق الواجب إرفاقها مع البيانات الجبركية
وتماذج البيانات ووسائل تقديمها

استنادا للمصالحات المخولة في بمقتضى المواد (٣١/ج، د، ٦١) من قانون الجمارك رقم
(٢٠) لسنة ١٩٩٨. قرر اتباع التعليمات التالية :-

المادة (١)
يقدم للمركز الجبركي عند التخلص على اية بضاعة وإن كانت مغلفة من
الرسم الجبركية والرسم والفرائب الاخرى كيان جبركي " ينظم بإحدى
الطرق التالية :

أ. خليطاً ويرفق به كافة الوثائق المطلوبة في المركز الجبركية التي لا
تطبق النظام الجبركي المحوسب "جروش".

ب. أما المراكز التي تطبق النظام الجبركي المحوسب "جروش" التليق عن
نظام استنوخو فيتم تقديم البيانات الجبركية الموحدة المحوسبة
والمسجلة عبر النظام بوسائل إلكترونية من خلال شبكات ربط كمبيوتر
محلية أو خط الهاتف والمطبوعة على الورق المعتمد من نسخة واحدة
وفقا للطرق التالية :-

١. عن طريق الاذلال المباشر من أجهزة المرحمين المخولتين
باستخدام نظام التخلص المباشر من مكاتبيهم.
٢. عن طريق مكاتب الاذلال المواجهة داخل المراكز الجبركية
بواسطة اقراص مرننة.

المادة (٢١) تقدم البيانات المسجلة غير النظام المحسوب إلى الجمارك خلال (٢٤) ساعة من التسجيل ويجوز للشارع أن تمنح المرحمين الذين لا يلتزمون بالآلة المذكورة من الاستفادة من ميزة الإحلال المباشر.

المادة (٢٣) بالإضافة إلى إذن التسليم للشارع إليها بالمادة ١٦٥ من قانون الجمارك يجب أن ترافق الوثائق التالية بالبيانات الجمركية عند التخليص على البضائع:

أ- البيان الجمركي للدول المجاورة (لبنان، سوريا، العراق، السعودية، السلطة الوطنية الفلسطينية، إسرائيل) للبضائع من منشأ هذه الدول أو المستوردة عن طريق موانئها أو المارة عبرها إلى المملكة براء.

ب- بوليصة الشحن البحري، أو صورة مصدقة عنها من وكيل الباطنة للبضائع التي تشقود عن طريق ميناء العقبة.

ج- بوليصة الشحن الجوي للبضائع التي ترد إلى المملكة جواً أو بيان الحصول للبضائع التي ترد براء.

د- بيان التراخيص العمري للبضائع التي ترد من الدول العربية غير المجاورة.

هـ- دفتر ملكية السيارة للسيارات المستعملة المسجلة والخمسة في البلد الصخر.

و- قائمة (القائمة) تتضمن عدد الطرود ونوعها وعلاماتها وأرقامها ونوع البضاعة وزنها النظام والصادق وقمتها ورمز المرسل والمرسل إليه.

ز- شهادة منشأ منتجة حسب أحكام القانون والتعليمات الصادرة بموجب.

ح- نموذج تصريح القيمة لكل بضاعة تتجاوز قيمتها المصرح عنها (٢٠٠٠) دينار أردني.

ط- طلب لإخراج للبضائع المخزنة في المناطق الحرة

المادة (٤) مع مراعاة التعليمات الخاصة بالتجاوز عن تقديم الوثائق أو القوائم المصدقة والتعليمات الخاصة بالبيانات المنشأ وحالات الإعفاء منه فإنه في حال عدم إبراز القائمة المصدقة (القائمة) أو شهادة المنشأ المصدقة أو أي من الوثائق المطلوبة المحددة في المادة (١) أعلاه يتبع ما يلي:

أ- يستوفى تأمين تقدي مقداره ٧,١ من القيمة عن البيانات الخاصة بسياك الذهب عند عدم إبراز القائمة المصدقة وبشكلها عن عدم إبراز شهادة المنشأ على أن لا يزيد مبلغ التأمين لكل وثيقة على (٢٥٠) ديناراً

ب- تستوفى المبالغ التالية عن البيانات الجمركية الخاصة بالأغنام المستوردة عند عدم إبراز الوثائق المطلوبة:

١- (٦) دينار إذا كان العدد لا يتجاوز (١٠٠) رأس من كافة الوثائق.

٢- (١٢) ديناراً إذا كان عددها (١٠١) ولا يزيد على (٥٠٠) رأس من كافة الوثائق.

٣- (٢٤) ديناراً إذا كان عددها (٥٠١) ولا يزيد على (١٠٠٠) رأس من كافة الوثائق.

٤- (٤٠) ديناراً إذا زاد عدد الأغنام على (١٠٠٠) رأس من كافة الوثائق.

ج- فيما عدا الحالات المنصوص عليها في الفقرة أ، ب من هذه المادة يتم التخليص على بقية أنواع البضائع للام استيفاء تأمين تقدي مقداره ٧,٠٥ أو كفاية بتكدي مقداره ٧,١ من قيمة البضاعة عن القائمة وبشكلها عند شهادة المنشأ على أن يرد الفائض إذا قدم بالتأمين وشهادات المنشأ المصدقة خلال (٦٠) يوماً من تاريخ الدفع.

المادة (٥) أ- يحرف النظم عن طلب إبراز شهادة منشأ متصلة إذا أبرزت القائمة الشفيلة على منشأ البضاعة بمصدقة وفقاً لهذه التعليمات.

ب- في حال عدم تصديق المفاتورة المشتملة على شهادة المنشأ وإعاريات استيفاء التأمين على الوثائق تخشير المفاتورة وشهادة المنشأ وللمتخمين منفصلتين ويستوفى عن كل منهما التأمين لحين إبرازهما مصدقتين.

المادة (٦) تقوم الاتفاقية للوقمة بين مستوردي الأعلام السينمائية ومصدريها مقام الثالث المصدق.

المادة (٧) تقبل الوثائق المصدقة الصادرة عن المعدن التي تتواجد بها مكاتب التصدير والخاصة بالمنتجات التالية (السكر، الأرز، القهوة، الخبز، البغداد، حبوب الصويا، الشاي، الحبوب، السمسم، البازيل، الحديد، المعدن).

المادة (٨) أ- تقبل الوثائق المصدقة أصولاً للبيانات الأجنبية التي تخرج من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي. إذا أخرجت باسم الشخص الذي دخلت باسمه البضاعة إلى المنطقة الحرة.

ب- أما إذا خرجت البضاعة لحساب الغير فيقدم بشأنها قائمة تصدر محلياً من المالك الأجنبي للبيانات إلى المشتري ويصدق عليها من إدارة المنفذ الحرة.

المادة (٩) تقبل نسخ أو صور الوثائق غير الموقعة توقيعاً مباشراً من المصدر إذا جرى تصديقها أصولياً من قبل الغرف التجارية المصدرة والسجلات أو التغطيات الأردنية إن وجدت في مدن تلك الغرف التجارية.

المادة (١٠) تقبل الوثائق الصادرة عن المراكز الرسمية للمصانع أو مكائنها والتي لها فروع في بلدان أخرى أو تصنع لحسابها حتى ولو استوردت البضاعة من غير المركز الرئيسي ضمن الأسس التالية:-

أ- أن تكون هذه الوثائق مصدقة من قبل الغرف التجارية لتلك المدن التي تتواجد بها المراكز الرسمية لهذه المصانع ومكائنها وفروعها ومن الهيئات المتخصصة الأردنية عند تواجدها في تلك المدن.

ب- أن يقر شهادة تثبت أن لهذه المصانع فروعاً أخرى وتحدد مواقعها على أن تطبق على هذه الشهادة أحكام التصديق الأصوية.

المادة (١١) يقبل تصديق الغرف التجارية العربية المشتركة مع الغرف التجارية للبلاد الصدارة ويعتمد هذا التصديق على أنه صادر عن غرف تجارة المدن المصدرة في تلك البلاد.

المادة (١٢) يجب أن يكون على القائمة باللغة العربية نوع البضاعة بما يتفق ومتفق التعريفات الجمرية ويجب أن يقع على ذلك صاحب البضاعة أو ممثله.

المادة (١٣) مع مراعاة التعليمات الخاصة بالتجاوز عن الوثائق المصدقة تطبق هذه التعليمات على البضائع الواردة للاستهلاك المحلي أو تحت أي وضع من الأوضاع معلقة الرسوم.

المادة (١٤): تلغى التعليمات رقم (٧) لسنة ١٩٨٣ وتعديلاتها.

المادة (١٥): يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

نقسي المصادقة
مدير عام الجمارك

مكتبة
من
الخط

تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٩٩

خاصة بحالات التجاوز عن القائمة المصدقة

إحسباً إلى أهمية الوثائق التي بموجب المادة ٢١ /هـ من قانون الجمارك رقم (١٠) لسنة ١٩٩٨ وبناء على نصيب المذير ، أقدم ما يلي :-

المادة (١) : يعنى من إبراز القائمة المصدقة (الفاتورة) في الحالات التالية :

- أ- الإرساليات البريدية والطرود البريدية والطرود الواردة جواً ذات الصلة الشخصية التي لا تتجاوز قيمتها للشخص عن (٢٠٠) دينار .
- ب- مواد العناية ومعدات إنتاج البضائع التي ليس لها قيمة تجارية التي لا تتجاوز قيمتها للشخص (٢٠٠) دينار .
- ج- المواد المدخلة بصحبة المسافرين والمصالحين لإستعمالهم الشخصي التي لا تتجاوز قيمتها للشخص (٢٠٠) دينار .
- د- البضائع التي يصحبها المسافرون عند قدومهم إلى المملكة لإستعمالهم الشخصي التي لا تزيد قيمتها للشخص عن (١٠٠٠) دينار .
- هـ- الكتب والأثاث المنزلي المستعمل .
- و- الصحف والكتب والجلات والشرائط الدورية « الكتالوجات » بشرط أن تشمل دالة واضحة تدل على الشخص .
- ز- مخلفات السفن الراسية في ميناء العقبة ، وكذلك مخلفات السفن المارقة في المياه الإقليمية الأردنية أو الجانحة على الشواطئ الأردنية .
- ح- السيارات والدراجات النارية المستعملة .
- ط- مستودرات السكان الدوليين والقطريين العاملين في المملكة .
- ي- الصاويات والمقطورات والقطارات المستعملة .
- ك- البضائع الممنوعة بالحدود الممنوعة وكذلك البضائع من قبل إحدى الجهات الحكومية والتي سبق إنشاؤها معفاة من الرسوم .

- ل- الهبات والتبرعات التي ترد للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية .
- م- السفن المستودرة عند التخليص عليها وتصجيلها في ميناء العقبة لدى مؤسسة الموانئ .
- ن- الاطرحة التلفزيونية المرحمة والاشربة التي ترد للنسخ والاعادة .

المادة (٢) : يتم التجاوز عن تصديق القائمة في الحالات التالية :-

- أ- البضائع المصرح عنها وفق الأنواع الجمركية التالية :
- ١- العبور العادي
- ٢- العبور الخاص
- ٣- الترانزيت العربي
- ٤- إعادة التصدير
- ٥- البضائع المدخلة تحت وضع الإنشغال المؤقت لغايات التصنيع والتصدير .

ب- البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب التعريف التي لا تتجاوز قيمتها للشخص عن ٢٠٠٠ دينار .

ج- البضائع الخاضعة للرسوم الجمركية التي لا تتجاوز قيمتها للشخص عن ١٠٠٠ دينار .

د- مستودرات الجهات والوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المستودرة مباشرة أو بالواسطة .

هـ- البضائع المستودرة من الدول العربية التي تتمتع بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والرسوم والشرائط الأخرى بالإستثناء إلى الإقتفايات الشائبة أو البضائع شريطة أن تستوفي على من المعلن (في حالة عدم التصديق) رسوم الغواصير القليلة .

و- مستودرات الجهات المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب قانون الجمارك أو بموجب قانون الإعفاء من الأموال الأجنبية .

ز- مستودرات الجهات المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب قوانينها الخاصة أو أي قانون إمتياز أو بموجب الإقتفايات المعفوة مع الحكومة .

المادة (٣) : تلغى التعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٨٢ وتصديقاتها .

المادة (٤) : يعمل بهذه التعليمات إعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

د. ميشيل مارش

وزير المالية - الجمارك

تعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٩٨

خاصه بكيفية تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة
في حال تعلق تحديدهما بمقتضى أحكام المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠
من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨

استناداً للصلاحيات المفوضة الي بمقتضى أحكام الفقرة (١) من المادة (٣١) من القانون . أقر إتياع القواعد والشروط التالية عند تحديد القيمة الجمركية بمقتضى هذه المادة :

- ١- حدد القيمة الجمركية وفقاً للقيمة الصفة لبضائع مطابقه أو مشابه .
- مع مراعاة الفروق الناشئة عن :

 - * المستوى الفني
 - * المستوى التجاري
 - * الكمية (العدد ، الوزن ، الحجم)
 - * واسلة النقل
 - * مسافة الشحن
 - * الماركة أو العلامة التجارية
 - * بلد المنشأ
 - * بلد التصدير

٢- إذا تعلق تحديد القيمة الجمركية وفق أحكام المادة (١) من هذه التعليمات فتحدد بدلاً على المطويات المتوفرة في المملكة باستعمال وسائل لا تتعارض مع أحكام المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون .

- ٣- لا يجوز ان تحدد القيمة الجمركية ببدأً على ما يلي :-

 - * سعر البيع في المملكة لبضائع مطابقه أو مشابهة منتجة محلياً
 - * القيمة العليا من مجموعة قيم اختيارية بديله
 - * سعر البضاعة في السوق المحلي لبلد التصدير
 - * سعر البضاعة المطابقة أو المشابهة للباعة للتصدير الى بلد غير الايمن
 - * قيم عشوائية أو جزائية

٤- يعمل بهذه التعليمات إعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

د . ميشيل مارتق
وزير المالية-الجمارك

تعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٩٩

خاصه بنسب التسامح في البضائع المستوردة

عن طريق ميناء العقبة

إستناداً للمصلحيات المفروكة التي بموجب المادة (٤٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ أقر ما يلي :

- المادة (١) : تكون نسبة التسامح للبضائع السائبة والمنفرطة (Bulk) بنسبة ٥٪ من الوزن للزيادة ونسبة ٢٪ من الوزن للنقص .
- المادة (٢) : تكون نسبة التسامح للمكيمات بكافة أنواعها للنقص والزيادة بنسبة لا تتجاوز ٢٪ من الوزن وتشمل هذه النسبة النقص الجزئي المتبقى عن عوامل طبيعية .
- المادة (٣) : تكون نسبة التسامح في البضائع المستوردة الأخرى عن طريق البحر من النقص الجزئي المتبقي من ضعف الغلطات أو إنسياب محتوياتها بنسبة لا تتجاوز ٢٪ من الوزن على أن يظن لكل حالة على حدة .
- المادة (٤) : إن المقصود بالنقص الجزئي في البضائع المستوردة هو النقص في محتويات كل طرد على حدة مشمولاً أو أصل وزنه .
- المادة (٥) : لا يجوز الاستفادة من تسهيلات التسامح المشار اليهما في الفقرات (٢-٣) أعلاه للطره الواحد .
- المادة (٦) : لا تستوفي الرسوم والغرامات من نسبة التسامح في النقص أو النقص الجزئي أما الزيادة من تلك النسبة فيستوفى عنها الرسوم والغرامات .
- ب- تستوفي الرسوم من نسبة التسامح في الزيادة دون غرامات أما الزيادة من تلك النسبة فيستوفى عنها الرسوم والغرامات المقررة .
- المادة (٧) : تلغى التعليمات رقم (١٣) لسنة ١٩٨٢ وتعديلاتها .
- المادة (٨) : يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية :

نظمي
مدير عام الجمارك

تعليمات رقم (٥) لسنة ١٩٩٩

خاصه بتجزئة الإرساليه الواحده

إستناداً للمصلحيات المفروكة التي بموجب المادة (٦٠/ب) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ أقر ما يلي :

المادة (١) :

يجوز تجزئة الإرساليه الواحده من البضائع شريطة ألا يترتب على هذه التجزئة أي خساره تلحق بالتجزئه .

المادة (٢) :

تعتبر التجزئه التي تؤدي الى تخفيض في قيمة البضاعة او نسبة الرسوم الجمركيه والرسوم والقرشاش الاخرى من الحالات التي تلحق خسراً بالتجزئه .

المادة (٣) :

يفرض مدراء المراكز الجمركيه المقتسمه بالتخفيض على البضائع بالمواقف على التجزئه وفق احكام هذه التعليمات .

المادة (٤) :

إذا نشأ خلاف حول تطبيق احكام هذه التعليمات يرفع الامر للمدئره .

المادة (٥) :

يعمل بهذه التعليمات إعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

نظمي
مدير عام الجمارك

تعليمات رقم (٦) لسنة ١٩٩٩
تعليمات معاملة الضحايا

استناداً للتعليمات المعطاة التي يكتسبها المأمون (١) ، (٧٠) من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ قرر اتباع التعليمات التالية للقيام بمعاملة الضحايا :-

المادة (١)
مع مراعاة سارية المفعول بالمادة (١٤٨) من القانون والتعليمات الصادرة بموجبها تجري معاملة الضحايا داخل الحرم الجمركي بغيا أو وإليها ويحضور صاحب المعاملة أو من ياتيه ، وحتى تنتهي .

المادة (٢)
يسكن من المعاملة وأقرب أحكام هذه التعليمات الضحايا المستوردة للجهات التالية :-

- أ- مأوى باسم جلاة الملك المعظم .
- ب- مستوردة لحساب المصون الملكي المعظم .
- ج- مستوردة القوات الديبلوماسية المعتمدة والجزيرة السياسية شريطة المعاملة بالشكل ، ألا أنه يجوز للوكالة الجمارك في حال الانشغال شريطة مألوف :-
- ١- موقوفة لفترة على إجراء المعاملة .
- ٢- محصور مأوى عن السفارة المعطية .
- ٣- محصور مأوى عن وزارة الخارجية .
- ٤- وأي حال عدم موقوفة السفارة المعطية على إجراء المعاملة يتم إعادة الضحايا إلى مصدرها .

المادة (٣)
في الظروف المعطية يتم اختيار عدد من الظروف الواردة بحيث تشمل جميع الاصناف الواردة .

المادة (٤)
يطلب بمساعدة الرصاص والتأكد من سلامة الشاحن والحيوان في معاملة الضحايا وإشغالات الشاحن والحيوان ، إلا في حالة الانشغال والشك أو ورود المخبر أو معلومات وشكها .

المادة (٥)
تتم المعاملة التالية للضحايا في الحالات التالية :-

- أ- الضحايا الواردة على شكل نعمة
- ب- الضحايا الواردة تمت وضع الرصاص في الحيوان في الشاحن غير سليم والضحايا المشوهة أو التي تنطوي على معاملة لانتهاك القانون .
- ج- الضحايا التي يتم إسحبها طبياً للتدخل في تفاصيلها وفقاً لأحكام المادة (١٤) من القانون .

المادة (٦)
يسمح بإجراء المعاملة خارج الحرم الجمركي بأمر على طلب صاحب المعاملة وحتى تنتهي في الحالات التالية :-

- أ- إذا وجدت الضحايا على شكل نكاح كامل على غطيت الانتاج التي يتم شحنها بالملكة ، في الضحايا التي لا يمكن معالجتها إلا بعد تركيها في الموقع .
- ب- الضحايا التي لا يمكن تركيها والتعامل معها داخل الحرم الجمركي
- ج- الضحايا الحساسة للتلوث أو الكسر - تتغير خصائص التسميد والتأثير .
- د- المواد الخطرة والمواد السامة والمواد المشعة .
- هـ- أية مواد أخرى توافق عليها الوزارة .

المادة (٧)
تتلى أية تعليمات أو بديلات سابقة لصمدور هذه التعليمات .

المادة (٨)
يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

نظمي الحيدلله
مدير عام الجمارك

تعليمات رقم (٧) لسنة ١٩٩٩
خاصة بنسبة الرسوم التي تخضع لها البضائع التي ترد بحوزة المسافرين

استنادا للصلاحيات المخولة الي بموجب الفقرة (ب) من المادة (٨١) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ . أقر ما يلي :-

- ١- تخضع البضائع الشخصية الواردة برقعة المسافرين لتسمية رسم تعريفية موحد (٢٠) بالانضافة للتسمية العامة على المبيعات وضريبة المبيعات الإضافية ان استحدث.
- ٢- يشترط لغايات الاستفادة من احكام هذه التعليمات ان تكون هذه المواد معددة للاستعمال الشخصي فقط وان يختم بيان الامتعة بعبارة (الاستعمال الشخصي غير معدة للبيع).
- ٣- يستثنى من احكام هذه التعليمات الاجهزة الكهربائية والسجلات والسجلات والمشروبات الكحولية.
- ٤- يعمل بهذه التعليمات اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

د. ميشيل ماركو
وزير المالية/ الجمارك

تعليمات رقم (٨) لسنة ١٩٩٩ خاصة بالبضائع
الواردة وفق وضع الجور (التأجير)

استنادا الى الصلاحيات المخولة الي بمقتضى احكام المواد (٨٨) ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٩ ، ١٠٣ من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ أقر الحاج لتعليمات التالية:-

البيانات والتوثيق

- المادة ١
١- يجب ان يتم عن كل بضاعة مارة بمتنقزات جور المتكاملة مقلست في بيان جور (تصريح) اصولي مؤخر عليه من المركز الجمركي في بلد المصدر أو بلد الميناء.
- ٢- يتكلم صاحب البضاعة أو مثله بيان الجور حدة وصول البضاعة الى مركز التخليص حسب النموذج المعدد وتم الاجراءات الجمركية الاصولية وفق احكام القانون .
- المادة ٢
١- تكون في بيان الجور المعلومات التالية بالانضافة الى أية معلومات اخرى ملموسة عليها فيه :-
١- الطرق الكاراجي سلوكها
٢- عدد وارقام الرصاص الجمركي المستخدم لكل واسطة نقل .
٣- رقم وتاريخ تكتله اليهيكه وتكتله التران يثمان الرسوم والفاكيات الشريكة على مستندات البيان أو رقم طلب الامتعة اذا كانت الرسوم معلقة بتأمين .

الشروط الفنية الواجب توافرها بوسائل النقل

- شدة ٢ يجب أن تتوفر في وسائل النقل المستخدمة في صيانة المصهور الشروط التالية :
- أن تكون مجهزة اصولاً بموجب رخصة سير سارية المفعول ومطابقة لوائحها (بطانة ، كاشرة ومقنونة ، ترويا ، جوارب ، صهرج ٠٠٠ الخ) .
 - أن تكون مجهزة للنقل البضائع ويمكن وضع الرصاص الجبركي بسهولة وإضافته .
 - أن تتوفر من أي فراغات خالية في أماكن يمكن استخدامها في الحزام أية بضائع بطريقة غير مشروعة .
 - أن يكون ذلك حاداً بين غرفة السائق ومسند الحموله مما يضمن سلامة وضع الأثقال والأضيقه وفي أبعاد هذه التجهيزات .
 - أن تكون الجوارب مجهزة لإطلاق ومعد التكميل والتزليل من الوجهة الخلفية مع مراعاة وسائل النقل ذات الحمولات الخاصة .
 - أن تكون أوعية مسند الحموله وجواربه مجهزة على هيئة السياره بشكل يمكن معه أعضائها الأمان ذلك وان يكون على هذه الجوارب حلقات معدنية مهيأة لوسيلة التلاحم .
 - أن لا تحتوي أوعية مسند الحموله وجواربه على أمتعة أو ثلثات يمكن من خلالها التلصق إلى الحموله .
 - لا يسمح بوسائل النقل (المسطحة غير ذات الجوارب) المسجلة في سجلاتها إلا بثلث الحمولات والحدود المستقرات المستثناة .
- شدة ٤ يجب أن تكون وسائل النقل مزودة بأضيقه (إذوار) يوافر فيها الشروط التالية :-
- أن يكون أسلوب غير مسدود ومصنوعاً من الكاشان القوي في الكاشان السفلى بالجوارب في المسطحة العلوى .
 - أن يغطي الكاشار جميع الحموله تقطيعه تامة و يمدد على جوارب مسند الحموله الذي يجري نقله .
 - أن يكون دهون ومخلفات معدنية مهيأة في داخل الكاشان على طول محيطه ويحدد كاشر على (٢٠) سم

- د- إذا كان الحزام مصنوعاً من عدة قطع فوجب أني الحواف والجوانب فيها يبرزان لتلائق المسامه بينهما عن (١٠) ملم ويحيط بالثقاب ثوبه عن ثوب الشكر .
- هـ- إذا كان الحزام مصنوعاً من الكاشان السفلى بالجوارب ومن عدة قطع فوجب أن تكون الحواف فوق بعضها البعض لمسافة (١٠) ملم على الأقل وممكنه فيها كما يجب أن تغطي الحافة الخلفية بطريقه يشبهه بخرن لثاق عن (١) ملم وتكون القطع متصلة ويشكل الإبرص أسفلها في أعدها أسفلها دون أن يكون ذلك إلزامياً وإشداً .
- شدة ٥ يجب أن تتوفر بالآلية (جهاز الرصاص) الشروط التالية :-
- أن يكون مؤلفاً من قشعه وأحد وثلاثي قطع معدنية في طرفيه ويجب أن تكون القشعه المعدنية مجهزة تسمح بوضع القشع الجبركي .
 - أن يكون يتولى يسمح بطريقه بعد مبروره في عرى الحزام وحلقت الصلابة جميعها .
 - أن يثبت بشكل يحول دون الوصول إلى أي مكان في صندوق الحموله أو الحموله ذاتها دون أن يؤدي ذلك إلى إلقاء في القفص أو القفص .
 - إذا كان الحزام السفلى بالجوارب فوجب أن تكون هذه المسامه شفافة غير قابلة للتسدد .
 - أن يكون مثلاً وكاري .
- شدة ٦ يجب أن تتوفر الشروط التالية بوسائل التثبيت (الحلقات المعدنية) :-
- أن تكون معدنية ويشبه في هيئة تلك التي تستخدم في مسند الحموله بشكل يمكن لأجزاء من الخارج من غير أن يترك ذلك لرا وإشداً .
 - أن تكون مثقابيه ويحدد التزليل عن (٢٠) سم .
 - أن تكون متصلة بالإطار وغير ملحومة .
 - أن تكون مشروعه على مسناري (خمس مسند الحموله لثاقه) وفي جميع جوانبه .
- شدة ٧ يجب أن تتوفر بالكمبيوتر (الرصاص) الشروط التالية :
- أن يكون مصنوعاً من مادة قوية معدنية أو بلاستيكية معدن دون تعرضه للتسرب في مختلف أوضاع حملها .
 - إذا كان حجم جسمان يربطه بسهولة .

- ١- قطع نسخة من كتاب التصديق مع نسخ البرقيات المفقودة حسب الأصول لدى مركز الخروج الجمرية لمدة عام وبعد ذلك ترسل إلى الدائرة بموجب كشوفات كتاب رسمية وحسب مركز البرقيات وتضمن كتاب التصديق .
- ٢- قطع كتاب التصديق مع نسخ البرقيات الجمرية بأحد (٢) أعلاه لدى قسم حفظ البرقيات في الدائرة لمدة خمسة سنوات حسب المصنف ٢٢٩ من أكتاف الجمارك .
- ٣- في حال عدم ترشي أي شرط من الشروط المتطورة لقيام التصديق والمبينة بأشياء يوقع الإذن إلى الدائرة لبيت فيه .
- ٤- تولى مسؤولية التتبعات في الدائرة مزاولة تطبيق هذه التعليمات من خلال جوازات مبادلة للبرقيات الجمرية المكتوبة .

المادة ١٨

تد الفئات المصرفة الخاصة والتعهدات المتقدمة من أصحاب المصانع شملت لمحميات البرقيات الجمرية عن طريق الدائرة والتي تكتلج إجراءات خاصة أردتها إلى البؤلة الصادرة عنها وحسب الآية التالية :-

- ١- يقوم أصحاب المصانع والتعهد بطلب لدى الدائرة أي التجهيز مع إرفاق نسخة البرقيات المفقودة حسب الأصول إلى ديوان الدائرة .
- ٢- يقوم المصنعون بملء الطلب إلى قسمي الفئات والتتبعات للتفتيش في الطلب .
- ٣- يقوم مكتب الطلب بالمرافقة والتأكد من صحة إجراءات الأرقام .
- ٤- يصدر كتاب عن قسم الفئات ورد الدائرة في التجهيز إلى أصحاب المصانع .

المسجلات

المادة ١٩

- ١- (مركز الخروج) :-
- ١- فتح سجلات برقيات التتبعات المصدرة والعملي في كل مركز دخول .
- ٢- فتح سجلات تموينية في كل مركز دخول بعد مركز الخروج لكث ارتكاف مسجلة .
- ٣- مركز الخروج :-
- ١- يفتح سجلات مملوئة بخروج عام لأعدادها المصدرة والالتزام الجمرية ويضمن بها البرقيات الخارجية مسجلة فيها لتدفع برقم مستحسن مالي لكل سون .
- ٢- تقوم - بفتح سجلات مسجلة في مركز الخروج - بعدد مراكز الدخول - وتم - سجلات الأرقام المصدرة من مراكز الدخول بحيث تخرج بها التتبعات الواردة في برقيات التتبعات الخارجية فيما لتتكرم في مركز الدخول .
- ٣- في حال تطبيق الفئات لا حوسبة مستحسن عن السجلات بهذه :-
- ١- مراكز الخروج .
- ٢- من اعتمد مراكز الدخول والبرقيات التي ملحق على إخراجها البت مدة استمرج ولم تخرج عن طريقها .

- ١- تقوم مراكز الدخول بتكليف شركات نقل البضائع المصدرة عن البرقيات المصدرة خلال أسبوع واحد وساعده من التتبعات التي عليها .
- ٢- إذا لم تخرج في فترة النقل البضائع منها مكنة لهذا الغرض وسار إلى إخراج الدائرة لتتبعات الإجراءات اللازمة .
- ٣- على كل مركز جمرية فحص من خلاله البضائع وألقى وضع الجوارج أو تخرج عن طريقه إن وثقت من سلامة الترخيص والعمول والشارع وإن لم يكن ذلك على ما من بيان الجوارج (التتبعات) .

المادة ٢٠

- ١- يحتفظ كل مركز جمرية بسجل خاص لكل البرقة نقلها لقيم الفئات والتعهدات وتكون تلك السجلات عرضة للتفتيش والتتبعات في كل وقت .
- ٢- يجب أن تكون هذه السجلات خاصة بشركات التتبعات وتلك الفئات بحيث لا يجوز أي دولة التزاعل الذي .
- ٣- على كل شركة نقل البضائع أن تحتفظ لديها بسجل مستقل ليسهل إلى مراقبة كل ما يدخل وما يخرج من التتبعات مرة عن استمرج وإرفاق مسطور الفئات ومطابقة شركة النقل على السجل المصنف بأرقام هذه التتبعات وتكون مسجلة أمام الدائرة عن أية ملاحظة في التتبعات والتصديق .
- ٤- يجب أن تكون التتبعات المصدرة على برقيات الجوارج (التتبعات) بمسعود التتبعات في الزيادة في المسجلات وأشبهه ومسوق عليها من قبل رئيس المركز أو من يقوم مكانه .

- ٥- ويجوز على الموقوف المصنف التتبعات من مطابقة الفئات المصدرة لتتبعات الشركة من أجلها ولكل إجماع التتبعات والتفاهة المعمول بها .
- ٦- لا يسمح باستعمال نسخة شركة نقل البضائع ما لتتبعات نقلها أخرى .

- ٧- لا يسمح بالتفتيش على مسجلات البرقيات الواردة إلا من قبل شركة نقل البضائع وإدارة أسبوع صراحة على ديوان وإشتماله لمحميات .

- ٨- لا يسمح بوزع نقل من اسم شركة نقل البضائع على البرقيات وألقى حدة شباب اسم شركة نقل البضائع على البرقيات أو تصديقه أو تفرغ على هذا الشاب بذكر مركز النقل والرقم الموقوف المصنف وعلى جميع نسخ البرقيات .

- ٩- لا يجوز تعديل اسم شركة النقل المتضمنة لمحميات البرقيات بعد تسجيلها .
- ١٠- لا يسمح لشركة النقل أن تكون شركة نقل البضائع لدى تسجيل البرقيات واتمام الإجراءات .

المادة ٢١

تلقى تعليمات الجوارج (التتبعات) المبينة استمرج هذه التعليمات .

المادة ٢٢

يصل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها بالمرور الرسمية .

لنسي الجبالة

مدير قسم الجمارك

التعليمات رقم (٩) لسنة ١٩٩٩

خاصة بالتصميم الداخلي - الأثاث بقصد التصميم والتصدير

استناداً للمصاحبات المرفوعة إلى مكتبى أحكام المواد ٨٨ - ٩٠ - ١٧٣ من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٨.

أقر اتباع التعليمات التالية المتعلقة بأثاث البضائع الأجنبية إلى المملكة وفق وضع التصميم الداخلي.

المادة (١):

(أ) يقوم صاحب المنتج طلباً خطياً إلى الدائرة وطلب فيه السماح بأثاث المواد الأولية والمخلفات الصناعية اللازمة لتصنيع المنتج النهائي المصنوع بما فيها مواد تصنيعه والالتفات لحيات التصنيع والتصدير أو لإتمام التصنيع والتصدير. ويطلب هذا الطلب لمرّة واحدة فقط.

(ب) يوافق بأثاث تصديق المصنع في وزارة الصناعة والتجارة ويقوم صاحب المنتج بتعبئة النموذج الخاص بالمعلومات التالية عن مصنعه:

- ١- عدد العمال والمكينات الصناعية وخطوط الإنتاج.
- ٢- المواد الأولية المدخلة وتصنيفها وتصديرها.
- ٣- عنوان المصنع ورقم هاتفه ورؤية معلومات أخرى.

المادة (٢): يسمح بأثاث المواد الأولية والمخلفات الصناعية اللازمة لتصنيع المنتج النهائي المصنوع للمشاركات غير الصناعية ومكاتب التصدير وأي مصدر آخر وفق الشروط التالية:

أ- أن يكون المستورد حاصلًا على اعتماد بنكي أو اتفاقية تجارية تثبت التزامه بتصدير المنتجات وإطعام خارج البلاد.

ب- تضمن الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى والضريبة العامة على المبيعات بكافة بنكية مقدم من الجهة المستوردة.

ج- يقدم المستورد طلب خطي لدائرة الجمارك للاستئذان من هذا الوضع على أن تحدد المصانع التي سوف تقوم بفتح وتصنيع المواد المدخلة بوفقاً لذلك بصفة مؤقتة.

المادة (٣): يوافق صاحب المنتج بالطلب إعلاء دراسة وإفنية لمعالجة التصنيع الخاصة بمنتجاته والمخلفات الصناعية من مواد أولية ورأسية أو مساعده أو ممتدة أو أجزاء للإنتاج ولتسليم الدخلة بها ونسبة التكلفة وغير ذلك من معلومات فنية تتعلق بالإنتاج والتصنيع.

المادة (٤): تكون فترة الاختلال لمدة لا تزيد على (٣) سنوات.

المادة (٥): تضمن الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات بكافة بنكية على أن يتضمنوا تسهيلاً الضريبة والضريبة على حال توجيهها باسم المصنع وتكون ضامنة لتكلفة مخلفات المصنع من مواد أولية أو مواد مساعده لازمة للإنتاج، ويتم ترصيدها حسب حركة تنزيل القود وتكون ضامنة في كافة المراكز الجمركية.

المادة (٦): يتم لتجارت بولكات التصنيع الداخلي في المراكز الجمركية المتعلقة دون الحاجة إلى الرجوع للدائرة لحفظها أو توقيعها أو الموافقة المسبقة عليها.

المادة (٧): يسمح بالتفصيل المصنوع على المنتجات المصنوعة من مواد أولية مدخلة تحت وضع التصنيع الداخلي معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى لصاحب الجهات التي تتكلم بحق الإعفاء وفق ما يلي:-

- ١- الحصول على موافقة الدائرة المسبقة.
- ٢- تتقدم بمعاملة مبيعات محلية معفاة باسم الجهة التي تتكلم بالإعفاء.
- ٣- أن يتم الاستلام والتسليم بموجب مستندات استلام وتسليم أصولية.

المادة (٨): أ- يتم بيع المواد المدخلة إلى البلاد وفق التصنيع الداخلي من مصنع إلى مصنع آخر لنفس الجهة التي أخذت من أجلها وفق الشروط التالية:-

- (١) الحصول على موافقة الدائرة المسبقة.
- (٢) تطبيق بيان تصنيف المواد على جرد باسم المصنع الجديد.
- (٣) نقل الأوراق ذات العلاقة على المصنع الأول إلى المنتج الجديد بما في ذلك الضمانات الجمركية.

ب- يتم تصدير البضاعة المستوردة أو المصلحة المدخلة بقصد التصنيع الداخلي من غير مستوردها وفق الشروط التالية:-

- (١) الحصول على موافقة الدائرة المسبقة.
- (٢) نقل الأوراق ذات العلاقة على المستورد إلى ذلك المصدر بما في ذلك الضمانات الجمركية.

المادة (٩) : قبل بيانات الصادر وإعادة التصدير المظروعة أصولاً لغايات تسديد قيود بيانات التصنيع الداخلي على أن تقدم لتزليل وتسديد القيود خلال مدة ثلاثة شهور من تاريخ إلزام بيانات الصادر وإعادة التصدير.

المادة (١٠) : يجوز إعادة تصدير المواد الأولية المدخلة إلى البلاد وفق وضع التصنيع الداخلي قبل أن يتم تصديرها وفقاً لما يلي :-

- ١- أن تكون المواد الممنوعة إعادة تصديرها بحالتها الأصلية عند الإدخال .
- ٢- أن تكون المواد الممنوعة إعادة تصديرها ضمن الأغلفة المدخلة بها .
- ٣- تتوفى الرسوم والمرتبات المقررة على بيانات إعادة التصدير .

المادة (١١) : في حالة تصدير المواد المدخلة وفق وضع التصنيع الداخلي أو تلفها في مستودعات أصحاب المصلحة المعلقة نتيجة لطوارئ طارئة خارجة عن إرادتهم يتم الكشف على المواد المثقلة والمتعرضة للتضرر من قبل لجنة تشكل لهذه الغاية ويؤخذ قرار اللازم بعد تقديم تقرير اللجنة ، ولا ينظر بطلبات تزييل قيود مثل هذه المواد إلا بعد الكشف الفعلي عليها واتخاذ الإجراءات الأصولية .

المادة (١٢) : للذات أن تضع البضائع المدخلة والمصدرة لكافة الإجراءات الجمركية بما فيها إجراءات التحويل المأمور التحقق من مطابقة المواد للمواصفات ومداوات التصنيع .

المادة (١٣) : يتم أخذ البيانات من الأمانة والوجود والمواد الأخرى التي تحتاج إلى أخذ العينة قبل التصنيع من المركز الجمركي مباشرة عند معالجة محويات بيان التصنيع الداخلي على أن تكتم وتوقع من قبل المأمون وبيانات عليها رقم البيان ليصار إلى إبرازها بعد التصنيع وعند التصدير .

المادة (١٤) : تتبع الإجراءات التالية عند إعادة البضائع الأردنية المنشأ والتي سبق أن سمحت في البلاد من أصل مواد مدخلة وفق وضع التصنيع الداخلي :-

أ- تطويع بيان مبيعات محلية بالمواد المدخلة وتتوافق الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عن المواد الأولية من أصل بيان التصنيع الداخلي والتي دخلت في التصنيع ، وذلك عند وضعها في الاستهلاك المحلي .

ب- إعادة تصدير المحويات الممنوعة في المناطق الحرة أو خارج البلاد .

ج- إعادة المحويات وبرقعة جمركية إلى مستودعات أصحاب المصلحة إذا لم تكن قد سددت قيودها لدى الذات ولم ترد الضمانات المقدمة عنها .

المادة (١٥) : يشترط لغايات الاستفادة من أحكام هذه التعليمات وتسديد قيود تثليث تركم بيانات التصنيع الداخلي على بيان بيانات الصادر المدخلة لها .

المادة (١٦) : تلغى كافة التعليمات والبيانات الصادر سابقاً بالاضحال المؤقت للتصنيع والتصدير .

المادة (١٧) : يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

نقضي المعاملة
مدير عام الجمارك

محكمة من المحاكم

تعليمات رقم (١٠) لسنة ١٩٩٩ الخاصة
بالمستودعات العامة

سنداً للصلاحيات المفولة التي يقتضي احكام المادة ١٠٨/١ من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ أقر اتهاام التكتيقات التالية :-

مع علم المساس بالحقائق المكتسبة يشتد الغمك وترخيص المستودعات الغامضة
مأله:-

- ١- أن يكون المشروع مسجلاً من جميع الجهات وأن يملك وتوسيع خاصه وأن لا يقل المبلغ المطلوب عن مئتي ألف دينار كويتي مع دفع اقسامه مسجلاً في الجمارك.
- ٢- أن تكون مساحات المشروع مجهزة وأجهزة الخدمات اللازمة مثل مياه الشرب والغاز والتصريف والتبريد.
- ٣- أن يكون المشروع معتمداً اقتصادياً على الاستثمار في المشاريع المختلفة أو أرباحها ونسب بعضها بما لا يقلها القيمة الكلية للتلف، والتي تحتاج إلى رأس المال مسجلاً.
- ٤- أن لا يقل المبلغ المطلوب للتمويل المشروع عنها عن (٣٠٠٠٠) مكي مدين.
- ٥- أن لا يقل رأس المال المطلوب في المؤسسة المسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة الصغر إلى أن لا يقل عن (١٠) مكي مدين.

المادة ٢

- ٢ المادة ٤
- يوجب على الجهة المستهدفة وقيل المبادر والمعلن أن تلتزم بما يلي:-
- ١- تأكيد المصداقية اللازمة لمركز الجورف المشرق والموقفي التواكؤ الآخرى وتجهيزها باللائق والوارد الضرورية.
 - ٢- تهيئة نقلة تلبية لاحتياجاتها عن (١٠٠٠٠) عملة لاء دينار ايراني مصفا للرمم الجبرية والرمم والارشاد الاناوي والارشاد العامة على المبعوث الى بلاد عربية اخرى قد تتحقق على المبلغ الموعود في المتكسر.
 - ٣- تقديم نقلة تلبية لاحتياجاتها لغلة التفتت والابدات التي قد تتحقق للزينة على المبلغ الموعود في المرسوم.

- د- تكثيم بوليصة تأمين محليه للمستودع والبضائع المخزنة فيه تحسب كلفة الاخطار.
- هـ- على الجهة المستثمرة فتح سجلات يدوية أو محوسبة لتتبع أيها كلفة المعلومات المتعلقة بالبضائع عند الإبراق والأفراج.

(۳) الماده

- أ- نوع الضياع في المستودع المعلمة وفاق الإجراءات التالية
- ب- تقديم طلب من مكاتب الضياع أو المخزن من قبلهم المركز الجبركي المخصص
- ج- تقديم تعهد من مكاتب الضياع أو المخزن ضد نقل ضياعهم في المستودع
- د- تعيين ممرضات الضياع أو الإبداع والضمان على الرسوم الجبركية والرسوم والضرائب الأخرى والغريبة المعاملة على المبيعات والقوائم وقائمة التملك والأجور التي قد تتحقق في الضياع،
- هـ- تقديم البيانات الجبركية الخاصة بإيداع الضياع في المستودع وإصدار الإجراءات المتعلقة بها.

(4) المأذون

- أ- يسمح بفراخج البضائع من المستودعات العامة بموجب بيلتات جمركية خاصة بالفراخج والبضائع وكلفة الأضواء الجمركية
- ب- يسمح لمكاتب البضائع بتلقيم البيلتات الجمركية الصادر بها في (أ) أصلا لحساب القيد عند اخراج البضائع من المستودع بموجب بيلتات - سبور - الصادر الجمركي الصادر على المستودع وعلى مسؤوليتهم على أن يقدم طلب غطى بيلتات.

المعيار (٥)

- يستوفى البلد المحدث في المادة ١٠٨ من القانون من الهبة المستمرة حسب القانون العام بواقع دينار واحد للستر المربع الواحد سنوياً عن كامل مساحة قطعة الأرض المرخص عليها المستحدث العام وتستوفى نفقة واحدة في بداية كل سنة ويستبد جزء السنة سنة.

المادة (٦)

- تستوفي أجور التخزين والتلفات الأخرى من قبل الهيئة المستندة وحسابها من المصروفات
التي يتحملها أو مفاوضاتهم وفق الجدول رقم (١) المرفق بهذه التعليمات ويعتبر جزء منها .

المادة (٧)

- ١- يحق للملكي المضاعف المودعة الدخول إلى المستودعات حتى يتسلسل
الرسمي أو الاتصالي لمشاهدة بضائعهم بحضور موظف من مركز الجمارك
المشرف.

مكتبة من الأعمال

ب- بحق امتاعي البضائع ويؤذن على طلب خطي يقدم لرايس الجمرک - سامور
الجمرک بإخذ تذاكر من البضائع تمكنت بالتفكر الذي يسمح له رايس - سامور
الجمرک وحتى أن يتقدم بها بطلبات جمرکيه اصولية أو لتقديم معلومات أو تعهدا
مؤمنا به من رايس الجمرک - سامور الجمرک كتابة ترصوم المستصلحة .

ج- مع موافقي الجمرک في المركز المشترك أو المتكامل رسما من التذكير ، تفصيل
في المستودعات العامة في أي وقت ويجوز سحب عن التولية المستندة ولهم أن
يقرروا بتفصيل السجلات ومعالجة أية بشائع ولحق الطرود للتأكد من مواسلتها
ومطابقتها لتفصيل .

د- تأتلى أية تعليمات سابقة تصدر هذه التعليمات .

هـ- يعمل بهذه التعليمات اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

د. ميشول ماركو

وزير المالية/الجمرک

تعليمات رقم (١١) لعام ١٩٩٩

خاصة بسيارات الركاب الاجنبية التي تدخل البلاد بموجب رخص داخل المؤقت

استنادا للصلاحيات المخولة إلی بموجب المادة (١٣٩) من قانون الجمرک رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨

أقر اتباع التعليمات التالية :-

المادة (١) : تمنح سيارات الركاب الاجنبية الخاصة بالارانبين والراعي العرب والاجانب القادمين
إلى المملكة بقصد الإقامة المؤقتة رخص داخل مؤقت كما يلي :-

- ١ - السيارات المضمونة بفترة مرور دولي تمنح رخصة داخل لمدة ستة أشهر .
- ب - السيارات غير المضمونة بفترة مرور دولي تمنح ثلاثة أشهر وتمتد لثلاثة أشهر أخرى
لقضاء كفالة بئكيه .

المادة (٢) : يشترط لقيامات الاستفاد من احكام هذه التعليمات ما يلي :-

- ١ - الشروط الواجب توفرها بالسيارة :-
 - ١ - أن تكون السيارة مسجلة رسميا في البلد المخصص به .
 - ٢ - أن يكون ترخيص السيارة ساري المفعول ولا تصل لوجات تصدير .
 - ٣ - أن تكون السيارة مونة تأمينيا محليا بغطى الافندي الارنبية لمدة التي ستمتد
بالسيارة .
 - ٤ - تقدم بفترة مرور دولي معترف به وفي حال عدم توفر ذلك تختم مواسلات السيارة
على جواز سفر صاحب العلاقة .
- ب - الشروط الواجب توفرها بالشخص الذي يرغب بالحصول على إقامة لسيارته .
 - ١ - أن يكون مالكا للسيارة أو موكلا بقبائدها بموجب وكالة خاصة صادرة من البلد
المسجلة به السيارة مصدقة حسب الأصول .
 - ٢ - أن تكون لديه إقامة صالحه في البلد المسجلة به السيارة أن لم يكن من مواطني تلك
الدولة .
 - ٣ - أن يكون حاصلا على رخصة سوق سارية المفعول من بلد السيارة .

مادة (٣): بالإضافة للشروط العامة يمنح المواطن الأردني القادم بسيارته العراقية مدة ثلاثة شهور من الدخول ويضمن الشروط التالية :-

- ١ - أن يكون المواطن الأردني القادم بسيارته العراقية مقيماً في العراق لمدة تزيد على سنة شهر .
- ٢ - إبراز ما يثبت أن لديه عملاً في العراق .

مادة (٤): بالإضافة للشروط العامة يمنح المواطن الأردني المقيمون في لبنان القاصي بسيارته -

- ١ - إبراز قلمه في لبنان ، فصله حسب وثائق الإقامة الممتدة ولا تقبل الإقامة الممنوحة على جواز السفر .
- ٢ - إبراز قلمه من السفارة الأردنية في بيروت بقيد القلم في لبنان بصفه دالمة على أن يتم التأكد من ذلك في مركز الدخول من خلال تفتيش جواز سفره بدخوله في لبنان وخروجه منها .

مادة (٥): لغايات ثبات الإقامة في البلد المسجلة به السيارة تعتمد الوثائق التالية :-

- أ - تأشيرة الخروج والعودة للتأشيت (من غير السعوديين) من المملكة العربية السعودية .
- ب - البطاقة الرسمية للجمهوريين اللبنانيين ولا تقبل الإقامة المدرجة على جواز سفره .
- ج - الإقامة الممنوحة على وثيقة منفصلة بالسيارات الامانية ولا تعتمد الإقامة السياحية التي تعطى على مدة ثلاثة اشهر أو ستة اشهر أو سنة لغايات الاستفادة من احكام هذه التعليمات .

مادة (٦):

- ١ - يشترط في دفتر المرور الدولي لغايات الاستفادة من احكام هذه التعليمات ما يلي :-
 - ١- أن تطبق مدة سريان دفتر المرور مدة الإقامة المطلوبة .
 - ٢ - أن يكون دفتر المرور معتمداً لدى دائرة الجمارك .
- ب - الاجراءات المتعلقة بدفتر المرور الدولي :-
 - ١ - ادراج رقم رخصة الاذلال المؤقت وتاريخها والمهمل الممنوحة على دفتر المرور .
 - ٢ - اقتطاع قسيمة الخاصة من دفتر المرور في حالتي الدخول والخروج .
 - ٣ - ادراج رقم وتاريخ البيان الجمركي الذي تم التخلص بموجبه على السيارة على دفتر المرور الدولي بالإضافة الى اقتطاع قسيمة الإبراء .

مادة (٧): احكام وشروط خاصة :-

أ - لا يجوز للشخص الواحد ادخال أكثر من سيارة واحدة خلال نفس الفترة بموجب رخصة ادخال مؤقت إلا إذا كانت السيارة الأخرى المسجلة باسمه ودخلت بقيادة أحد أفراد أسرته أو سائقه ممن تنطبق عليهم الشروط المطلوبة .

ب - يسمح بادخال سيارات الصالون التي تعمل على الديزل في البلاد وإسدة شهرين من مركز الدخول في حال توفر الشروط المطلوبة على أن تكون مضمونة بدفتر مرور دولي صالح .

ج - يسمح بادخال الدراجات النارية مع الاجانب في حال توفر الشروط المطلوبة لمدة أسبوعين على أن تكون مضمونة بدفتر مرور دولي معترف به ولا يسمح بادخالها فيلا من اربعين .

د - لا تعتمد الوثائق الأردنية الرسمية لاستعمال السيارات الأجنبية الا لغايات اخراجها من البلاد أو التخلص عليها .

هـ - تمنح السيارات القائمة مع الاجانب رخص ادخال مؤقت لمدة ثلاثة ايام مرور من مركز الدخول في حال عدم توفر شروط الإقامة في بلد السيارة وتدرج مواصفاتها على جواز سفره ، وفي حال عدم توفر شروط الإقامة في بلد السيارة مع المواطن الأردني القدام بسيارته يتم تحويل السيارة بموجب كشف تحويل .

و - يسمح بأضافة أكثر من اسم لأحد أفراد الأسرة (الزوج ، الزوجة ، الابن ، البنت ، والوالدة ، والدة) على رخصة الاذلال للسيارة الأجنبية للاردنيين وغير الاردنيين وذلك في حال توفر الشروط المطلوبة للمالك .

ز - لا يجوز ادخال سيارة خاصة باسم زوجة أو بنتي مهما كانت جنسيتها مالم تتوفر شروط الإقامة في الخارج مع زوجها .

ح - لا يجوز أن تمتد مدة الاذلال المؤقت لسيارات القادمين بقصد زيارته أو السياحة للبلاد أكثر من ستة اشهر وخلال الثنا عشر شهراً متتاليه على أن تقدم الضمانات بعد الثلاثة شهور الأولى من دخولها البلاد .

ط - يسمح للطالب والمبتعثين العرب والأجانب الذين يدرسون في الجامعات والمعاهد الأردنية والمعلمين العسكريين بتجديد أقامة سياراتهم خلال فترة الدراسة شريطة أن تكون الرسوم مضمونة بغير مرور دولي معترف به في الأردن أو بخلقه بكنهه أو بتعهد من السفارة أو القنصل عليه القادرة .

ي - لا يستفيد المواطنون الأردنيون الذين يمارسون مهنة تجارة السيارات ومناقب سياراتهم من التسهيلات المذكورة في التعليمات .

ك - تمنح السيارات التي تدخل المملكة بلوائح ادخال مؤقتة من دوله ثابته وعند توفر شروط الإدخال المطلوبة مدة شهر واحد غير قابلة للتجديد .

ل - يتم تجديد أقامة السيارة التي ينتهي ترخيصها داخل البلاد ولمدة شهر من انتهاء الترخيص وضمن الشروط المطلوبة .

م - لإتم تجديد أقامة السيارات الامتية في حال عدم صلاحية دفتر الملكية (البريف) .

ن - لا يصح رخصة ادخال مؤقت لأي شخص لأكثر من ستة شهور مع الضمانات سواء كان مالك السيارة أو موكل بها وإذا تم ادخالها برخصة الموكل تحسب مدة الإدخال على المالك والموكل .

س - يتم تجديد أقامة السيارة لمدة شهر في حال انتهاء رخصة القيادة .

ع - تستوفى رسوم السير المقرره حسب قانون السير بعد ثلاثة أشهر من الدخول ، كما تحسب رسوم السير عن مدة التجاوز بعد هذه المدة .

المادة (٨) : تلغى أية تعليمات سابقة لصدور هذه التعليمات .

المادة (٩) : يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

نظمي
العدل

مدير عام الجمارك

تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٩٩

خاصة بحد الرسوم الجمركية

والضرائب الأخرى المستوفاة عن بعض المواد الأجنبية المأخوذة في

صنم المنتجات الوطنية وذلك عند تصديرها

استناداً للمصالحات المخولة الي بمقتضى أحكام المادة (١٤٥) من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ تتبع الإجراءات التالية لمفاتيح الاستيراد على نظام رد الرسوم والخصص لاحقاً لنظام رد الرسوم وفقاً لأحكام المادة أعلاه :-

المادة (١) :- يقدم صاحب المنتج بطلب خطي إدارته الجمارك للحصول على الموافقة اللازمة للاستفادة من نظام رد الرسوم وفقاً لما يلي :

- أ- يرفق بالطلب شهادة تسجيل المنتج في وزارة الصناعة والتجارة .
- ب- يتم تعبئة النموذج الخاص بالمعلومات المطلوبة عن مصنعه وعدد العمال والمكينات الصناعية وخطوط الإنتاج وتصديرها والمواد المدخلة استيراداً على نظام رد الرسوم والمواد المدخلة لتصنيعها وتصديرها وشؤون المنتج وغير ذلك من المعلومات .
- ج- يقدم هذا الطلب للمرة واحدة فقط وعلى أن يؤثر على البيانات عند الاستيراد بأنها تمت نظام رد الرسوم .

المادة (٢) : يرفق صاحب المنتج بالطلب اعلان دراسة وثيقة المعاملة التصنيع الخاصة بمنتجاته والمصالحات الصناعية من مواد أولية رئيسية أو مساعدة أو ممتدة أو لازمة للإنتاج والتسليم الفاعلة بها ونسبة التالف وغير ذلك من معلومات فنية تتعلق بالإنتاج والتصنيع

المادة (٣) : يسمح بالاستيراد وفق هذا الوضع لكافة المواد الأولية والمصنعات الصناعية اللازمة للإنتاج والفاعلة في التصنيع بما في ذلك المواد المدخلة بالمعيار بالقيمة الجمركية.

المادة (٤): ^١ على طليط رد الرسوم الجبركية والرسوم والضرائب الأخرى لمنايات التصنيع والتصدير خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ نكوة الرسوم الجبركية عن المصلحة الخاصة برد الرسوم الجبركية .

المادة (٥): ^٢ تنجز المصالحات الجبركية الخاصة برد الرسوم عن طريق المراكز مباشرة كما تنجز كافة الإجراءات المتعلقة بالتصدير عن طريق المراكز الجبركية مباشرة دون الحاجة إلى الحصول على موافقات مسبقة من دائرة الجمارك إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

المادة (٦): ^٣ دائرة الجمارك أن تضع الضمان المستوردة والمستدرة لكافة الإجراءات الجبركية بما فيها إجراءات التحصيل المخيري للتحقق من مطابقتها للمواصفات والنسب المبينة في مصالحت التصنيع .

المادة (٧): ^٤ يجوز تصدير المنتجات المصنعة على فئات وموجب بإثبات مصادر أصولها تثبت على شكلها أو كميات يوافق رد الرسوم المصنعة من أصلها .

المادة (٨): ^٥ يجوز أن يكون مصدر التصنيع غير مسكوكها شرطية الحصول على موافقة الدائرة بطلب عبء التصدير من المستورد في المصدر .

المادة (٩): ^٦ يجوز للعام مبلغ المواد الأولية المستوردة على نظام رد الرسوم في مصانع أخرى بطلب تصنع بنظام رد الرسوم لمنايات تمام التصنيع شرطية الحصول على موافقة اللازم بذلك .

المادة (١٠): ^٧ يتم أخذ المنايات من الأقسمة والقبول والمواد الأخرى التي تتماجد في أخذ المينة قبل التصنيع من المركز الجبركي مباشرة عند معاملة محتويات معاملة رد الرسوم على أن تملك المينة وتوافق من المصالح ويثبت عليها رقم معاملة رد الرسوم ليصار إلى إرجائها بعد التصنيع وعند التصدير .

المادة (١١): ^٨ لارد الرسوم الجبركية والضريبة العامة على المبيعات ألا يمد إيراد نسخة أفيان المصدر (نسخة الإعادة) مطبوعة حسب الأصول ومثبت عليها رقم بيان رد الرسوم التي استوردت المواد المستدرة من أصله .

المادة (١٢): ^٩ مع مراعاة ماورد في قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ وتبديلة كد كمل الرسوم الجبركية والضريبة العامة على المبيعات المستوردة عند الاستيراد عن المواد التي أخذت في صناعة المنتج النهائي المحلي بحيث لا يتأثر الدد ببقى المنة أو ارتفاع أو انخفاض نسبة التبركة الجبركية .

وتتم كافة الإجراءات لدى دائرة الجمارك وذلك وفق الترتيبات التالية :-

- ١- يتم فتح حساب خاص بتودع فيه المبلغ المستوفى تحت نظام رد الرسوم .
- ٢- يتم استيفاء الرسوم الجبركية والرسوم والضرائب الأخرى الخاصة بمصالحات رد الرسوم من قبل محاسبي المراكز الجبركية وتيقدها في حساب خاص يسمى إمدات رد الرسوم باستثناء الضريبة العامة على المبيعات وتودع المبلغ المحصلة لدى البنك المركزي تحت هذا الحساب (إمدات رد الرسوم) .
- ٣- يتقدم صاحب العلاقة بطلب رد الرسوم إلى مديرية الأختلال الموقت طلبا استرداد الرسوم وموفقا كافة الوثائق اللازمة وفي :-

- أ - استكمال بين الكلية المطلوب استرداد الرسوم عنها .
- ب - نسخة البيان الصادر (نسخة الإعادة) المطبوع حسب الأصول ومثبت عليه رقم بيان رد الرسوم التي استوردت المواد المستدرة من أصله .
- ج - نسخة فكتورة مصدقة من مديرية الأختلال الموقت محتوية أصولا عند التحويل .

٤: ترفع الوثائق مع الطلب لمديرية الأختلال الموقت ويحين المديرية قيمة الرسوم الجبركية والضريبة العامة على المبيعات الواجب ردها لأصحاب العلاقة .

٥: يتم عرض المصلحة الجبركية مع كافة الوثائق على مديرية مراقبة الداخلية وفرع ديوان المحاسبة ليتم تأييدها وأصدر الموافقة على الرد .

٦- يتم إعداد كتاب رسمي على ضوء الموافقة إلى مديرية الشؤون المالية لرد المبالغ المستحقة لأصحاب العلاقة ويوافق بالكتاب المحلة مع كافة الوثائق المبرزة .

٧- في حال رد الرسوم الجبركية والرسوم والضرائب الأخرى على فئات تقوم مديرية الأختلال الموقت بتنظيم جدول ممتد من المديرية ووفق بالمصلحة الجبركية الأصلية بحيث يعتبر جزءا منها يوافق فيه جميع الفئات التي ردت من أصل المصلحة مع التصدير بذلك على نسخة وصول المبروزات .

٨- تقوم مديرية الشؤون المالية بتنظيم مسئلة صرف استنادا للكتاب الصادر عن المديرية المستفزة وبعد مرور المسئلة بكافة الإجراءات الأصولية يتم إصدار التحويل المالي اللازم لأصحاب العلاقة ويسجل في سجل تسليم الفكتورات وفق إجراءات خاصة تضمنها مديرية الشؤون المالية لتنظيم عملية إرفاق الحساب فخاص وديته .

٩- تحول كافة المبالغ التي منحت عنها الفاتورة ولم تستكمل إجراءات رد الرسوم عليها وكذلك المبالغ عن المواد التي لم طرحها لأصحاب المصلحة من حساب إمدات رد الرسوم لارد العام وبموجب كتاب صادر إلى مديرية الشؤون المالية وفق التعليمات الخاصة .

المادة (١٣): مع مراعاة ما ورد بفقن الشريعة العامة على المصنوعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ وتحتلها تزد الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المصنوعات المتحققة على المواد الأولية والمخلفات اللازمة للصناعة الداخلة في صناعة المنتج المحلي عند التصدير والتي لم تحصل على موافقة مسبقة بالاستيراد على نظام رد الرسوم من دائرة الجمارك على أن يراعى ما يلي عند تقديم المستندات من هذا الوضع :-

أ- أن يتم صاحب العلاقة طلباً خطياً دائرة الجمارك ويقدم بطلبه النموذج المعد لذلك ، لتأكد من صنف وادع وقمة رسوم المواد التي ستدخل في صناعة المنتج النهائي وبعد أن يتم الكشف على المواد الأولية قبل التصنيع والتصدير من قبل الدائرة .

ب- أن يكون المستورد مستمداً وضوياً تحت نظام رد الرسوم .

ج- أن لا يكون قد مضى على تأدية الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى واصلت وتصدير المواد الأولية الداخلة في صناعة المنتج النهائي المحلي أكثر من ثلاث سنوات .

د - تسحب الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى التي سكرت بعد التصنيع والتصدير وفقاً لنسب التبرئة الجمركية والقيمة المخفضة المثبتة على متن بيان الاستيراد وفقاً للمعادلات التصنيع الأصولية .

هـ - تزد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المتحققة بعد احتسابها عن طريق دائرة المالية ووفق الإجراءات المالية المشيئة .

المادة (١٤) : تزد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بعد احتسابها خلال مدة شهر واحد من تاريخ تقديم طلبات الرد .

المادة (١٥) : على كافة التعليمات والقرارات الصادرة سابقاً بخصوص رد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى لغرض التخليص والتصدير .

المادة (١٦) : يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

موشيل ماركو
وزير المالية /الجمارك

تعليمات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩

خاصه برد الرسوم والضرائب عن البضائع

المعاد تصديرها بعد وضعها في الاستهلاك المحلي

إستناداً للصلاحيات المشوكة التي بموجب المادة (١٤٦) من قانون الجمارك ورقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ أقررت إلتزام التعليمات التالية بخصوص رد الرسوم والضرائب عن البضائع المعاد تصديرها بعد وضعها في الاستهلاك المحلي .

المادة (١): مع مراعاة ماورد بالمادة (٢) من هذه التعليمات تزد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المستتفاة عن البضائع المستوردة للملك

والتي يعاد تصديرها بعد وضعها في الاستهلاك المحلي وضمن الاسس التالية :-

أ- أن لا يكون لهذه البضائع مثيل من الانتاج المحلي ويؤخذ بهذا الفصوص

براي وزارة الصناعة والتجارة أو الجهة ذات الاختصاص .

ب- أن تكون البضائع بصالتها الأصولية التي استوردت بها في ذلك

التخليص ويمكن تمييزها وتحديدوها بسهولة .

ج- أن تكون هذه البضائع جديدة عند استيرادها وأن لا تكون قد استعملت

في البناء أو من الأوصاف القابلة للتلف .

د- لغايات تطبيق أحكام الفقرتين (ب ، ج) أعلاه تتم متابعة البضائع

بالطريقة التي تراها دائرة الجمارك مناسبة

المادة (٢) : لا تزد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى وفق أحكام هذه

التعليمات عن المواد الغذائية بما في ذلك الصناعات الغذائية والصوب

والكمسرات .

المادة (٣): يشترط لغايات الاستفادة من أحكام هذه التعليمات ما يلي :-

أ- أن يتم إعادة التصدير خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ إنجاز البيان

الجمركي الذي استوردت بموجبيه البضاعة .

ب- أن يتم إعادة تصدير البضاعة من قبل مستوردها الأصلي .
ج- أن يتم مراعاة أنظمة وتعليمات الدوائر والمؤسسات المعنية بما فيها البنك المركزي عند إعادة التصدير .

المادة (٤): تدر الرسوم الجمركية والرسوم والقرائب الأخرى عن البضائع المعاد تصديرها بعد تقديم الأثباتات التالية :-

- أ- إبراز شهادة وصول من بلد المقصد أو نسخة من بيان إعادة التصدير مطعوم أصحاً من أول مركز جمركي مجاور في حال خروج البضاعة من طريق البحر .
- ب- إبراز نسخة البيان الجمركي الموقعة من قبطان الباخرة وموظف الجمارك للشخص بما يفيد أن البضاعة قد أودعت في الباخرة بالأضاف إلى إبراز نسخة بوليصة الشحن في حال خروج البضاعة من طريق البحر .
- ج- إبراز نسخة من البيان الجمركي تتضمن مشروحات موظف الجمارك للشخص بما يفيد إبراز البضاعة في المنطقة الحرة مع تثقيت رقم طلب الإيداع وتاريخه في حال خروج البضاعة إلى المنطقة الحرة .
- د- إبراز نسخة من البيان الجمركي تتضمن مشروحات موظف الجمارك للشخص بما يفيد إبراز البضاعة في المنطقة الحرة مع تثقيت رقم طلب الإيداع وتاريخه في حال خروج البضاعة إلى المنطقة الحرة .
- هـ- يجب أن تقدم الأثباتات المشار إليها في هذه المادة لاسترداد الرسوم الجمركية والرسوم والقرائب الأخرى المدفوعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعادة التصدير .

المادة (٥): تلغى التعليمات رقم (٥٠) لسنة ١٩٩١ .

المادة (٦): يعمل بهذه التعليمات إعتباراً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

د. ميشيل مارتن

وزير المالية-الجمارك

تعليمات رقم (١٤) لسنة ١٩٩٩

خاصة بحد الرسوم والقرائب عن البضائع المعاد تصديرها وذلك لاختلاف في مواصفاتها قبل خروجها من المستودعات أو المخازن

إستناداً للصلاحيات المخولة التي بموجب المادة (١٤٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ أقدر إتيان التعليمات التالية بخصوص رد الرسوم والقرائب عن البضائع المعاد تصديرها وذلك لاختلاف في مواصفاتها قبل خروجها من المستودعات أو المخازن .

- المادة (١) : تدر الرسوم الجمركية والرسوم والقرائب الأخرى عن البضائع المستوردة والمعاد تصديرها لاختلاف في مواصفاتها وذلك في الحالات التالية :-
- أ- إختلاف في مواصفات البضاعة المستوردة على أن يثبت ذلك من خلال المستندات المرفقة بالبيان الجمركي والعقود والمراسلات التي تمت بين مُستور البضاعة ومصدرها .
 - ب- مخالفة البضاعة للمواصفات الأوربية .
 - ج- عدم صلاحية البضاعة للاستهلاك البشري أو أية حالة أخرى مخالفة للمواصفات .
- ويشترط في جميع هذه الحالات موافقة الدائرة على وجود الاختلاف .

المادة (٢): يشترط لغايات الاستفادة من أحكام هذه التعليمات ما يأتي:

- أ- أن تكون البضاعة المعاد تصديرها بسبب مخالفتها للمواصفات هي نفسها المستوردة .
- ب- أن يقدم طلب إعادة التصدير إلى المركز الجمركي للشخص أو إلى الدائرة خلال مرسوم يوماً من تاريخ ظهور نتائج التحليل بعدم صلاحية البضاعة أو مخالفتها للمواصفات أو من تاريخ آخر قرار صادر عن الجهات المختصة الأخرى للتضمن رفض انتقال البضاعة .

ج - أن يتضمن الطلب ما يلي :

- ١- رقم البيان الجمركي
- ٢- نوع البضاعة وكمياتها
- ٣- رقم وتاريخ الوصول الذي تم بوجبه تغطية الرسوم والغرائب .
- ٤- أن يتم إعادة التصدير خلال شهرين من تاريخ الموافقة على إعادة التصدير .
- ٥- أن يتم مراجعة التغطية وتعليمات الدوائن والمؤسسات المعنية بها فيها البنك المركزي عند إعادة التصدير .

المادة (٣) :

لا تورد الرسوم والغرائب من البضائع المعاد تصديرها إلا بعد تقديم البيانات التالية : -

- ١- إبراز شهادة وصول من بلد المصدر أو نسخة من بيان إعادة التصدير مطروحة البور .
- ٢- إبراز نسخة البيان الجمركي الموقع من قبلان البائعه وموظف الجمارك المختص بما يفيد أن البضاعة قد أُرعدت في البائعه ويُشرف بالاضافه إلى إبراز نسخة من بوليصة الشحن في حال خروج البضائع عن طريق البحر .
- ٣- إبراز نسخة من البيان الجمركي تتضمن مشروعات موظف الجمارك المختص بما يفيد أنه لم يرد في إيراد البضاعة في البائعه بالاضافه إلى إبراز نسخة من بوليصة الشحن في حال خروج البضائع عن طريق البحر .
- ٤- إبراز نسخة من البيان الجمركي تتضمن مشروعات موظف الجمارك المختص بما يفيد إيراد البضاعة في الشقة الحرة مع توثيق رقم طلب الإيراد وتاريخه في حال خروج البضاعة إلى الشقة الحرة .
- ٥- وفي جميع الحالات المذكورة يتوجب أن تقدم شهادة الوصول أو نسخة البيان المظهر أو التغطية للمشروعات الموضحة أعلاه لاسترداد الرسوم والغرائب المقدمه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعادة التصدير .

المادة (٥) : تلغى التعليمات رقم (٦١) لسنة ١٩٩٤ .

المادة (٧) : يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

تظني :
مدير عام الجمارك

تعليمات رقم (١٥) لسنة ١٩٩٩

خاصة بالتجاوز عن معاملة البضائع

استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب المادة (١٨) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ ، ولقائات تبسيط الإجراءات أقر إتباع التعليمات التالية :

١- تصنف الإرساليات وفقاً لمعايير الانتظامية التي تشرف دائرة الجمارك على وضعها استناداً لدرجات المخاطرة إلى السرب التالية :

- أ- مسرب أخضر
- ب- مسرب أصفر
- ج- مسرب أحمر

٢- يسمح بالتجاوز عن إجراء المعاملة للبضائع المصنفة على :

- أ- السرب الأخضر : و يتكفي بقبول الوثائق المطلوبة والرقعة بالبيان المسجل .
- ب- السرب الأصفر : ويتكفي بتدقيق الوثائق المطلوبة والرقعة بالبيان المسجل .

٣- بالرغم مما ورد من البند الثاني من هذه التعليمات، يحق لموظفي الجمارك إجراء المعاملة للبضائع عند الاضيقاء وبمواقفة خطية من مدير المركز، ابتداءً على طلب من الموظف المختص موضحاً فيه مبررات طلب المعاملة .

٤- يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

ميشيل مازكو
وزير المالية - الجمارك

تعليمات رقم (١٦) لسنة ١٩٩٩

خاصة بإعطاء الأئمة الشخصية والأولاد المزملة المستعملة والأثاث المنزلي المستعمل الذي يجهله الأربابون القادمون للأقامة الدائمة في المملكة

استناداً للصلاحيات المخولة إلى بمقتضى أحكام المادة (١٥٦) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ قرر اتخاذ التعليمات التالية :-

المادة (١) : تعبر عن الرسوم الجمرية والضرائب الأخرى وشروط أن تكون مستعملة من قبل صاحبها قبل إدخالها إلى المملكة ما يلي :-

- ١ - الأئمة الشخصية
- ب - الأثاث والأولاد المزملة
- ج - الأولاد الكويتية بما لا يزيد عن قسطنطين من كل نسوع ، ويستثنى من ذلك المواد المدرجة تاليين بحيث يشمل الأثاث قطعة واحدة فقط من كل نوع :-
 - ١ - كاميرات الفيديو
 - ٢ - الأجهزة المكتبية الشخصية
 - ٣ - أجهزة الاستقبال المباشرة عبر الأقمار الصناعية (ساتلايت) (ضمن استقبال ، رسائل ، مجموعة لقطات الإشارات والبريد)
 - ٤ - الأجهزة الموسيقية
 - ٥ - الكمبيوتر الشخصي
 - د - السبوح بما لا يزيد على ٣٠٠
 - هـ - المويكب بما لا يزيد على ١٥٠

المادة (٢) : يستفيد من الإعفاء وفقاً لأحكام هذه التعليمات كل من :-

- ١ - المواطن الأجنبي المتزوج عند دخوله للأقامة الدائمة مرة واحدة فقط سواء ورد الأثاث باسمه أو باسم زوجته أو أحد أبنائه المقيمين معه
- ب - المواطن الأجنبي غير المتزوج إذا ثبت أنه كان يقوم خارج المملكة لوحده .

المادة (٣) : يشترط للاستفادة من إعفاء هذه التعليمات ما يلي :-

- ١ - أن يكون قد مضى على إقامة خارج المملكة مدة سنة كاملة .
- ٢ - أنه قد أقيم الأئمة وذلك بإثبات ذلك بإحدى الوسائل التالية :-
 - أ - إتمام الإقامة على جواز السفر
 - ب - تقديم وثيقة تشير إلى إنهاء عقد العمل أو الاستقالة أو الانسحاب عن الخدمة في الخارج أو إبراز عقد عمل داخل المملكة ممدد من الجهات الرسمية المختصة .
 - ج - إبراز عقد إيجار منزل في المملكة ممدد من الجهات المحلية أو سند ملكية منزل .
 - د - إبراز شهادات تلقى الأبناء من المدارس أو الشهادات قبولهم لسي المدارس الأردنية معتمدة أصولاً بشروط حضور أصحاب العائلة لثبات سواء الزوج أو الزوجة

- ٣ - أن لا يكون طالب الإعفاء قد حصل على إعفاء سابق لتكامل المواد المبينة في المادة (١) من هذه التعليمات وإذا كان قد حصل على إعفاء لجزء منها لمفعلي له الباقي على أن يرد على دفعات خلال أشرطة لا تزيد عن مدة شهر من تاريخ قدومه ولا يقبل بأي إعفاء بعد مرور هذه المدة .
- ٤ - منح الإعفاء مرة واحدة فقط ويستثنى من ذلك المواطن الذي استفاد من إعفاء سابق ولكن بانه قد جازر المملكة للأقامة خارجها مرة ثانية على أن لا يستفيد من إعفاء لاحق إلا بعد مضي خمس سنوات الأقل من تاريخ الإعفاء الأول .

المادة (٤) : إذا لم يتمكن طالب الإعفاء من إبراز الوثائق المبينة في المادة (٣) استأله أو أي ملحق أثناء مرحلة التخليص لتسويقي الرسوم المدفوعة بتأمين لحين إبراز الوثائق المطلوبة خلال (١٠) يوماً من تاريخ التخليص ويحسب ذلك بحول المبلغ للفترة .

المادة (٥) : بالمطلب الإعفاء بتطبيق خلاف بين فيه كامل المواد الواردة (ولا يشترط لهذه الغاية تصديق هذا الكشف من أي جهة رسمية) ، على أن يتم إخضاع أي زيادة ما هو مكتوب بالكشف لأحكام قانون الجمارك وفقاً لمقتضى الحال .

- المادة (٦) : يتم التخليص على
- المواد المستعملة بالإعفاء بالمراكز الجمرية التالية :-
 - مركز جمرات مكة المكرمة / طرابلس
 - مركز جمرات عمان
 - مركز جمرات النخيلة
 - مركز جمرات الرمثا
 - مركز جمرات العري

- مركز جمرك الكرامة
- مركز جمرك مطار الركاب
- مركز جمرك جابر

وبشن التوكيدات التالية :

- ١- يقع المستفيد "أفراد" بين تفاصيل الأثاث ويتعهد فيه بعدم حصوله هو أو أي من أفراد أسرته على إعطاء وثائق أو التأشيم خلال السنوات الخمس الماضية ، والتزامه بتسليم الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المستحقة عليه أو عليهم إذا تبين خلاف ذلك ، ويرافق هذا القرار مع البيان الجمركي .
- ٢- فتح سجل زائري في كل مركز من مراكز التفتيش المبينة بإعطاء وثائق فيه اسم المستفيد الزائر ومكان إقامته واسم زوجته أو زوجته وأسماء أبنائه وعوائله الدائم في المملكة ويتم تزويد مركز جمرك عمان بكتشوفات شهرية بأسماء المستفيدين لتتم مخالفتها بجهز الكمبيوتر .
- ٣- يتم فتح جوازات سفر أصحاب العلاقة (الزوج والزوجة والأب والجد والأخت وأمه) بإعطاء موعداً لتكرار حالات الإطعام .

المادة (٧) ١- يوضع مزارع المراكز الدولية في المادة السابقة أو من يسحب عنهم بالإعطاء ضمن الشروط الواردة بهذه التعليمات ويراعى لتقسيم كتابة التسهيلات اللازمة للتفتيش على ثلاث فقرات .

ب- تراف الحالات التي لا تنطبق عليها الشروط الواردة في هذه التعليمات إلى الدفتر لأخذ القرار المناسب بشأنها .

المادة (٨) ١- تنفي البلاغات رقم (١٤) لسنة ١٩٩٧ و (٢٤) لسنة ١٩٩٧ و (٢٥) لسنة ١٩٩٧ وكذلك البلاغات والتعليمات الصادرة قبلها لتسليم إعطاء هذه التعليمات - والمتعلقة بإعطاءات الأمومة والأوتار والأثاث المنزلي المستعمل للمغتربين -

المادة (٩) ١- يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

نظمي العبدالله
مدير عام الجمارك

تعليمات رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ خاصة بإعطاء الضلع المعادة إلى المملكة

استناداً للصلاحيات المخولة إلى بمقتضى المادة (١٥٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وبناء على تنسيب المدير اقرار ما يلي :-

المادة (١) : تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى الضلع المعادة إلى المملكة التي يثبت أن منشأها محلي وسبق تصديرها من المملكة مع مراعاة ما يلي :-

- أ - أن يتم إعادة استيرادها خلال ثلاث سنوات من تاريخ تصديرها .
- ب - أن تكون الضلع المعاد استيرادها هي ذاتها التي جرى تصديرها بموجب بيوالت صلاحيات أصولية تثبت منشأها ومواصفاتها .
- ج - أن تعاد الضلع بنفس الحالة التي صدرت بها .
- د - إذا ركت الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب عن الضلع أو أعطيت منها عند تصديرها لتطبيق الأحكام الواردة في القانون وفق مقتضى الحال .
- هـ - أن تسوفي بدلات الخدمات المقررة بموجب أحكام المادة (١١١) من القانون .

المادة (٢) ١- أ- تعفى السيارات المعادة إلى المملكة إذا كانت مدفوعة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ومروضة في المملكة وأعيدت إلى المملكة في أي وقت من الأوقات .

ب- لا يشترط لتطبيق أحكام هذه المادة أن يتم إخراج السيارة بموجب بيان جمركي .

ج- إذا تم إدخال السيارة إلى المملكة بموجب بيان جمركي وتم الإفراج عنها دون تقديم بيان جمركي على أن يتم التأشير على قيود هذا البيان بتطبيق الشروط اعلانه من نكسر رقم السيارة الصادرة عن إدارة ترخيص المسولين والمركبات الأردنية ورقم الرخصة وتاريخ انتهائها .

- د - يتم تسديد قيود البوالم الجمركي موضوع البند (٣) بكتساب صادر عن مركز التخفيض موجه لمركز الدخول والدائرة والمنافست والمستودع مع الاشارة إلى التفصيلات الواردة بالبند (٣) اعلاه
- هـ - تعتبر رخصة السير الصادرة عن إدارة ترخيص السفن والمركبات السارية المفعول لتطبيق ما ورد بالبند (١) اعلاه .

المادة (٣) : اما البضائع التي صدرت مؤقلاً لإكمال صنعها او اصلاحها فستتولى الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ضمن قيمة الزيادة (لفظ) التي طُهرت نتيجة لإكمال صنعها او اصلاحها إذا توافرت الشروط التالية : -

- ١ - يجب التصريح عند التصدير بأن البضاعة مصدرة بقصد الكمال صنعها او اصلاحها .
- ب - إذا كانت البضاعة خاضعة لرسم لمبى تخضع الزيادة في القيمة لمعدل هذه الرسوم والرسوم والضرائب الأخرى .
- ج - بقصد بالزيادة في القيمة جميع التكاليف التي تلحق بالبضاعة المصدرة مؤقلاً من اجور نقل عند التصدير وقيمة المواد وقطع التبادل واجور اليد العاملة الاجنبية واجور النقل عند الاعادة وكذلك نفقات التأمين المتفرعة خارج المملكة وغيرها من العناصر التي تدخل في مفهوم القيمة وفقاً لأحكام قانون الجمارك .
- د - تستثنى البضائع التي يصبغ تميزها من احكام هذه التعليمات ويتم اخضاعها كلية للرسوم عند اعادة استيرادها بعد تمام صنعها واصلاحها .

المادة (٤) : تلغى التعليمات رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٣ والتعليمات رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ واي تعديلات اخذت عليها .

المادة (٥) : يعمل بهذه التعليمات من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

د . ميشيل ماركو
وزير المالية / الجمارك

تعليمات رقم (١٨) لسنة ١٩٩٩ خاصة بإعفاء العينات التي يمكن الاستفادة منها والهدايا الشخصية الواردة مع المسافرين

استناداً للصلاحيات المخولة لي بمقتضى المادة (١٥٨) ب (و) من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ وبناءً على تنسيب المدير المقرر اتباع التعليمات التالية : -

المادة (١) : تعفى من الرسوم الجمركية ومن الرسوم والضرائب الأخرى العينات التي يمكن الاستفادة منها والتي لا تزيد قيمتها عن (١٠) عشرة دوللير بدون اجور شحنها (فوب FOB) .

المادة (٢) : تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى الهدايا الشخصية الواردة مع المسافرين على ان لا تكون ذات صفة تجارية وان لا تزيد قيمتها عن (٢٠٠) مائتي دينار ويستثنى من ذلك الأدوات الكهربائية والمشروبات الروحية والسجائر التي تعين بقرار من المدير .

المادة (٣) : تحدد الشروط اللازمة للائتمتة من من احكام المادة (٢) اعلاه بقرار من المدير .

المادة (٤) : يعمل بهذه التعليمات من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

د . ميشيل ماركو
وزير المالية / الجمارك

تعليمات رقم (١٩) لسنة ١٩٩٩

خاصه ببيع البضائع بالمزاد العلني

إستناداً للصلاحيات الممنوحة التي بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٢٤) من قانون المصارف رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ ومع مراماة الفقرة (ب) من المادة (٢٤٨) من قانون المصارف .

أقرر إتياع القواعد والشروط التالية عند بيع البضائع بالمزاد العلني :-

المادة (١) :

تباع البضائع الموجودة من حيوانات أو بضائع قابلة للتلف أو التفسد أو كانت في حالة من شأنها أن تؤثر في سلامة البضائع الأخرى أو المنشآت الموجودة فيها للبحوث منها في الفقرة (١) من المادة (٢٣٦) من القانون المذكور بالمزاد العلني دون الإعلان عنها بالجريدة الرسمية.

المادة (٢) :

تباع بالمزاد العلني دون الإعلان عن ذلك في المصنف البضائع بما في ذلك المعونات عندما تكون موجودة في المرمم المبركي خلال مهلة المفظ اذا ظهرت عليها وبواس الرض أو الضاد أو الإضرار بسلامة البضائع الأخرى أو المنشآت على أن يثبت ذلك بموجب محضر وعلى أن يخطر أصحابها أو من يمثلهم اذا أمكن ذلك ولا بإعلان يعلق على لوحة الإعلانات في المركز المبركي للمشتق قبل البيع .

مع مراماة أحكام الفقرة (ب) من المادة (٢٣٦) من القانون تعامل بنفس الطريقة البضائع المعجزة التي تضرر خلال مهلة المفظ لتقصان قيمتها بشكل ملحوظ .

المادة (٣) :

تباع البضائع التي مفس على تخزينها في المازن أو في ساحات المرمم المبركي وأرصفت أكثر من ثلاثة أشهر بالمزاد العلني بعد مرور شهر على الإعلان من بيعها في الجريدة الرسمية وتعامل بنفس الطريقة البضائع التي يتركها المصارفون في المراكز المبركية .

المادة (٤) :

تباع البضائع الموجودة في مخازن وساحات الهيئات المستثمرة بعد إنتهاء المهل المحددة بموجب أحكام آرائين وأنظمة تلك الهيئات وكذلك البضائع التي لم تسحب من المستودعات العامة والخاصة ضمن المهل القانونية بالمزاد العلني وفقاً لأحكام المادة ١١٢ . ١١٩ من قانون المصارف إذا لم يقع أصحابها بإعادة تسجيرها أو وضعها للاستهلاك بعد شهر من تاريخ إندار الهيئة المستثمرة وصاحب البضاعة أو من يمثلهم ويتم الإعلان بالمزاد العلني في الجريدة الرسمية ويجب أن يتضمن الإعلان اسم صاحب البضاعة ومركز البيع ومواصفات البضائع المعدة في بيان المعول أو البهان الخاص بالبضاعة .

المادة (٥) :

تباع مباشرة بالمزاد العلني دون الإعلان بالجريدة الرسمية عنها البضائع والمواد وسائر النقل التي أصبحت ملكاً نهائياً لادارة المصارف نتيجة حكم أو تسوية سلمية أو تدارل خطي أو بالسأوره وفقاً للمادة (٢٠٧) من القانون والبضائع المعجزة عيانت والبضائع وأقضية القليلة القيمة التي لم يعرف أصحابها ولم يطلب بها أحد .

المادة (٦) :

يكون البيع بالمزاد العلني من قبل لجنة مؤلفة من إثنين من موظفي مركز المصارف المختصة يرأس إحداهم اللجنة ويمثل من كل من المجلس البلدي والفرقة التجارية أو الصناعية تبعاً للمال على أن تتم إجراءات البيع بحضور القلبية أعضاء اللجنة .

المادة (٣) :

تباع البضائع التي مفس على تخزينها في المازن أو في ساحات المرمم المبركي وأرصفت أكثر من ثلاثة أشهر بالمزاد العلني بعد مرور شهر على الإعلان من بيعها في الجريدة الرسمية وتعامل بنفس الطريقة البضائع التي يتركها المصارفون في المراكز المبركية .

المادة (٤) :

تباع البضائع الموجودة في مخازن وساحات الهيئات المستثمرة بعد إنتهاء المهل المحددة بموجب أحكام آرائين وأنظمة تلك الهيئات وكذلك البضائع التي لم تسحب من المستودعات العامة والخاصة ضمن المهل القانونية بالمزاد العلني وفقاً لأحكام المادة ١١٢ . ١١٩ من قانون المصارف إذا لم يقع أصحابها بإعادة تسجيرها أو وضعها للاستهلاك بعد شهر من تاريخ إندار الهيئة المستثمرة وصاحب البضاعة أو من يمثلهم ويتم الإعلان بالمزاد العلني في الجريدة الرسمية ويجب أن يتضمن الإعلان اسم صاحب البضاعة ومركز البيع ومواصفات البضائع المعدة في بيان المعول أو البهان الخاص بالبضاعة .

المادة (٥) :

تباع مباشرة بالمزاد العلني دون الإعلان بالجريدة الرسمية عنها البضائع والمواد وسائر النقل التي أصبحت ملكاً نهائياً لادارة المصارف نتيجة حكم أو تسوية سلمية أو تدارل خطي أو بالسأوره وفقاً للمادة (٢٠٧) من القانون والبضائع المعجزة عيانت والبضائع وأقضية القليلة القيمة التي لم يعرف أصحابها ولم يطلب بها أحد .

المادة (٦) :

يكون البيع بالمزاد العلني من قبل لجنة مؤلفة من إثنين من موظفي مركز المصارف المختصة يرأس إحداهم اللجنة ويمثل من كل من المجلس البلدي والفرقة التجارية أو الصناعية تبعاً للمال على أن تتم إجراءات البيع بحضور القلبية أعضاء اللجنة .

المادة (٧) :

تباع البضائع والأشياء ووسائل النقل خالصه من الرسوم الجمركية والرسوم والخصومات الأخرى عدا الدافه والبلديات اللذين يتحملهما المشتري على أن يتم تقدير قيمتها بتاريخ البيع لغايات احتساب الرسوم والخصومات المستحقه .

المادة (٨) :

يرأس ما يلي عند بيع البضائع المصوره أو للمتموه :

١- البضائع المصوره :

أ- تقوم دائرة الجمارك بتزويد جهات المصير بكشف يتضمن أنواع البضائع المصوره المزمع بيعها وعلى تلك الجهات إبلاغ رقيبتها في الشراء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغها .

ب- إذا لم تجب تلك الجهات رقيبتها في الشراء ضمن المده المذكوره فيتم البيع وفقاً للنسب المذكوره أعلاه تبيناً للمال .

٢- البضائع المقيده :

لا تباع البضائع المقيده الا بعد الحصول على موافقة الجهات المختصة .

٣- البضائع المتموه :

لا تباع البضائع المتموه الا للجهات التي يوافق عليها المدير العام .

د-

لوزير بتصميم من المدير العام بيع البضائع التي أصبحت حقاً للخزينة للوزارات والدوائر الرسمية بالبلغ الذي يراه مناسباً وفقاً لاحكام المادة ٢١٨ ب .

المادة (٩) :

يعتبر إعلان المزايدة المرفق جزءاً لا يتجزأ من هذه التعليمات ، وللدائرة إضاحاً أية شروط أخرى لهذا الإعلان ، على أن يتم الإعلان عن ذلك بإعلان يتلخ على لوحة الإعلانات في المركز الجمركي للفحص قبل (٢٤) ساعة من المباشرة في البيع .

المادة (١٠) :

تطبق القواعد العامة المقرره للبيع ، لزاد الملني الى الذي لا يتعارض مع هذه التعليمات .

المادة (١١) :

تتلى التعليمات رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٩ .

المادة (١٢) :

يعمل بهذه التعليمات إعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

د. ميشيل مارتي

وزير المالية-الجمارك

إعلان بيع بالمزاد العلني ورقم

(لسنة)

١- مطروح للبيع بالمزاد العلني السلع المعائنه للوائق التالية :

الوقت رقبها تاريخها مصدرها

٢- إن سواصفات هذه السلع سيثبت في ملحق هذا الإعلان وهي موجودة في

ساحات / مستودعات
والاطلاع على الوثائق الخاصة بها خلال الدوام
الرسمي ويختبر كل مزاد بآلة عابن السلع المعائنه من بيعها والمطلع على
الوثائق الخاصة بها ولا يسمح في إعدام له فيما بعد يخالف ذلك .

٣- كل من يرغب الشغل في المزايدة أن يدفع مبروئاً تأميناً تقديراً بنسبة (١٠٪)
من البذل الذي يمرح به ولا تقبل الشركات غير المسدقة والتكفالات البنكية
وفي حال استناع المزاود من ثقبه التضمن بالصورة اعلاه يشطب اسمه من
القائمة .

٤- يقوم رئيس لجنة البيع باستيفاء العيودات التقدير من المزاود الأخيرة في
جلسة المزايدة الأولى ويحق له إذا رأى أن بدل البيع أقل من القيمة المقدرة
للبيضاء أن يقوم بطرح البيضاء لمرتين متتاليتين من إحتفاظه
بالعيودات .

٥- يجوز للمدير تقسيط حصة المشارك فقط من بدلات البيع حتى (١٧)
قسماً شهرياً متساوياً إلا وأبدل البيع من (٢٠٠٠) دينار شريطة ضمان
المبالغ المقسطة بكفاله بنكيه تضمن دفعها في مواعيد استحقاقها .

٦- تكون قرارات لجنة البيع قطعية ما لم تكن القيمة المقررة أكثر من البذل
المدفوع بها حيث يشترتب في الماله الأخير رفع القرار إلى المدير العام
وللمدير خلال أسبوعين من تاريخ قرار اللجنة أن يقدر إما الموافقة
على القرار أو إعادة المزايدة خلال شهر من قراره وفي الماله الأخير ترد
العيودات إلى دفعها .

٧- على من توسر عليه الإحالة القطعية أن يقوم بدفع بدل البيع ويسوم الدالة
المطلوبة والخواص والأصابع بموجب معاملة مبيعات محليه خلال خمسة عشر
يوماً من تاريخ الإحالة القطعية .

٨- إذا استشكل المزاود الذي رست عليه الإحالة القطعية أو امتنع من ثقبه بدل
البيع بصوره صوريه أو حقيقيه (وذلك بإقتضاء مدة خمسة عشر يوماً من
تاريخ الإحالة القطعية دون دفع بدل البيع) تعرض المبيعات على المزاود
الذي يليه بالتدلي الذي قدمه ، فإذا وافق على ذلك يضمن المستشكل الفرق
بين البدلين ويخصم من العيود التي دفعه ، وإذا كان العيود لا يكفي
فيحصن الباقي من أمواله دون الحاجة إلى المصون على قرار من البكبة
بالصورة التي تمسك بها الأموال الأخيرة أما إذا لم يوافق المزاود الذي يليه
تطرح البيضاء للمزايدة العلنية ثانية ويضمن المستشكل الفرق المتصل بين
البدلين .

٩- يجري تسليم البضائع المباحة في أماكن تخزينها ويتحمل المشتري نفقات
التخزين والتشغيل والتحميل وآية نفقات أخرى .

١٠- على المشتري إستلام البيضاء المباحة وإخراجها من أماكن تخزينها خلال
أسبوع واحد من تاريخ دفع بدل البيع ، وللمدير العام زيادة تلك المدة عند
الانقضاء لهه لا تزيد عن شهر خاضع لرسوم التخزين القانونيه ، وإذا لم
تسمح خلال هذه المدة بمتغير للمشتري الذي أحيل عليه هذه البيضاء متفازاً
عنها ويجوز للدائرة بيعها لمصالح الخزينة .

١- إذا ظهر بعد الإحالة وقبل إتمام إجراءات البيع بالمزاد العلني مزاد وخالب يهضم عرضه بالمالك أو أكثر فيجب أن يقبل هذا القسم وعددته تجري المزايدة من جديد بين هذا المزاد وبين غيره من المزاديين وتجري المزايدة لولسة مزاد واحد فقط .

١٢- لا تقبل المزايدة إلا من الأشخاص الموجودين أثناء المزايدة ولا تقبل المزايدة بأسماء الغائبين إلا إذا أبرز توكيل أو تفويض رسمي .

١٣- تعتبر الملاحق جزءاً لا يتجزأ من هذا الإعلان .

ملحق رقم (١)

إعلان البيع رقم ()

المعلومات الخاصة بالبيع :

- ١- رقم الإعلان
- ٢- نوع البيع
- ٣- مكان وجود البيع
- ٤- رقم كتاب المواقف على البيع وتاريخه
- ٥- أسباب بيع البيع بالمزاد العلني
- ١- مصادر
- ٢- تنازل
- ٣- عدم مطالبه خلال هذه القانونيه
- ٤- مدة الأيداع
- ٥- البضائع محولة من مركز
- ٦- بعد مضي مدة التخزين
- ٧- رقم كتاب التحويل وتاريخه
- ٨- اسم مالك البيع إن وجد
- ٩- رقم المعاملة الحكومية إن وجدت
- ١٠- رقم البيان (مبيعات محليه)
- ١١- اسم المزايدة الأخير الذي رست عليه المزايدة من أربع مقاطع وعنوانه
- ١٢- الاسم :
- ١٣- العنوان :
- ١٤- تاريخ استلام البيع بالمبايعه

ملحق رقم (٤)
قرار الإحالة للأعمال رقم () لسنة ()

مدير المركز :

عرضت لجنة البيع محتويات الإعلان رقم () لسنة _____ للبيع بالمزاد العلني . وكان أعلى بدل للبيع قد عرض من قبل المزاوذة السيد
والبالغ () دينار علماً بأن القيمة المقدرة لهذه المحتويات () دينار .

التصديق :

رئيس لجنة البيع

رئيس مكتب القيمة

مدير المركز :

عقولة المدير العام :

عرضت لجنة البيع محتويات الاعلان اماله للبيع بالمزاد العلني . وقد بلغ أعلى بدل للبيع () دينار . علماً بأن القيمة المقدرة لهذه المحتويات () دينار .

التصديق :

المحقق

رئيس القسم

مدير الميزانية

قرار المدير العام :

قرار الإحالة للتفصيل

تداريع
() لسنة _____ تمت الاعمال التفصيلية لتسليم المبيعت موارثاتها في إعلان المزاوذة رقم
البالغ بكتابه _____ من السيد _____ يبلغ () دينار
نظراً لإنقضاء الرقبة في المزاوذة

للحال الشكري

مفسر مفسر مفسر
رئيس لجنة البيع